الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٧٥
الأربعاء، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو ..... (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٤١ من جدول الأعمال

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

تقرير الأمين العام (A/52/679)

مشروع قرار (A/52/L.69)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبدأ الجمعية العامة اليوم النظر في بند هام جدا من بنود جدول الأعمال، وهو "تقديم المساعدة في إزالة الألغام". قبل خمس سنوات تناولت الجمعية العامة هذه المسألة للمرة الأولى، وهي لا تزال تبقيها قيد نظرها اليوم بسبب الكارثة الإنسانية الحقيقية التي تنجم عن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

إن تقرير الأمين العام السنوي يعطينا صورة عن أبعاد هذه المشكلة وحجمها المذهلين - فهناك ١١٠ مليون من الألغام الأرضية الحية التي لا تزال تقبع صامتة في أكثر من ٧٠ بلدا تنتظر ضحاياها. ويزرع تقريبا ٢ مليون لغم إضافي سنويا بينما الذي يزال سنويا لا يتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ لغم. وبذا مقابل كل لغم يزال يزرع ٢٠ لغما جديدا.

إن الألغام الأرضية عقبة خطيرة أمام جهود الدول التي أنهكتها الصراعات لإعادة بناء مجتمعاتها. والألغام الأرضية تقف حجر عثرة أمام إعادة زراعة الأراضي وتمنع الناس من العودة إلى بيوتهم. وإنه لشيء فظيع أن نسمع أن عدد من يقتلون ويجرحون ويشوهون من الأطفال والنساء بانفجار الألغام الأرضية بعد وقف إطلاق النار يتجاوز عددهم أثناء الصراع الفعلي.

إنني أؤيد تماما ما خلص إليه الأمين العام في تقرير عام ١٩٩٧ من:

"إن الاستجابة المتكاملة الكلية إزاء قضية التلوث بالألغام الأرضية، وعواقبها الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية المتعددة الأوجه، هي السبيل الوحيد إلى تحقيق فوائد حقيقية ودائمة لمن يعتبرون معرضين لخطر هذه الأسلحة". (A/52/679، الفقرة ٤)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وآمل صادقا أن تدعم مناقشة اليوم جهود المجتمع الدولي في التصدي لهذه المشكلة العالمية.

أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ ليعرض مشروع القرار A/52/L.69.

السيد ولزفلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أولا، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/52/L.69 الذي يتناول تقديم المساعدة في إزالة الألغام بالنيابة عن المشاركين في تقديمه. وأشارت أرمينيا وأندورا وأنغولا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى أنها كانت تنوي أيضا المشاركة في تقديم مشروع القرار هذا.

إن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد يتسبب في تشويه وموت عشرات الآلاف من البشر كل عام، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال. فالألغام الأرضية تؤدي إلى خسائر بشرية واجتماعية واقتصادية وبيئية فادحة وتجعل من الصعب تهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة في المناطق المتضررة.

ومن خلال مشروع القرار المعروض على الجمعية، يؤكد المجتمع الدولي مجددا قلقه إزاء هذه الحالة التي لا يمكن القبول بها ويتعهد بمعالجتها في أقرب وقت ممكن. وتنوه الجمعية أيضا بالمبادرات الدولية التي اتخذت مؤخرا، بما فيها اتفاقية أوسلو بشأن حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدمير هذه الألغام، التي تحاول أن تقدم استجابة متضافرة لهذه المشكلة الإنسانية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد اشمامبيتوفا (قيرغيزستان).

فالمجتمع الدولي، سواء من خلال الحكومات أو المنظمات غير الحكومية، يكرس موارد بشرية ومالية للمساعدة في إزالة الألغام، وهي بطبيعتها مهمة طويلة الأجل. ويقر مشروع القرار بهذا الالتزام ويؤكد على أهمية تقديم المساعدة من أجل إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي لضحايا الألغام الأرضية. ويعترف مشروع القرار أيضا بأهمية الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في تنسيق الأنشطة المتصلة بإزالة الألغام، وفي زيادة وعي الناس والوعي العام العالمي بهذه المشكلة، وفي المساعدة في إزالة الألغام. ويتوقف نجاح الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة إلى حد كبير على التنسيق الكافي الذي يضمن نهجا متسقا ومتكاملا إزاء أنشطة إزالة الألغام والاستخدام الأمثل للموارد والقدرة التشغيلية. علاوة على ذلك، يشجع مشروع القرار الأمين العام على متابعة جهوده لتطوير استراتيجية شاملة لمنظومة الأمم المتحدة لإزالة الألغام، وهذا من شأنه أن يمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بمهامها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

والمجتمع الدولي في محاولته حسم مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، إنما يكمل جهوده في مجال المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي. وبهذه الروح، يحدونا الأمل بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بتوافق الآراء.

والآن أود أن أدلي ببيان باسم الاتحاد الأوروبي بشأن البند ٤١ من جدول الأعمال، المعنون "تقديم المساعدة في إزالة الألغام". وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى المرتبطة بالاتحاد الأوروبي، بما فيها استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا وسلوفينيا، وليتوانيا، وهنغاريا، والبلد المرتبط بالاتحاد قبرص، وأيسلندا ولختنشتاين أيدت هذا البيان.

وأثناء مناقشتنا اليوم، سننظر في البُعد الإنساني للاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. فهذه الألغام تشوه وتقتل كل عام عشرات الآلاف من البشر، بمن فيهم النساء والأطفال. وأسوأ الإصابات تقع في صفوف الذين يعيشون في المناطق الريفية - أي الأطفال الذين يحسبون الألغام الصغيرة ألعابا، والنساء والرجال الذين يعملون في الحقول. وفي بعض الحالات، فإن وجود الألغام يعيق على نحو خطير تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان الذين هم ضحايا النزاعات. وفي ظل هذه الظروف غالبا ما يصبح من الصعوبة بمكان الاضطلاع بحفظ السلام، وتعزيز السلام، وإعادة التأهيل وإعادة التعمير في حالات ما بعد الصراع. وهذه الآثار الضارة توضح ضرورة اضطلاعنا بفرض حظر على إنتاج واستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

بل والأسوأ، أن الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية فادحة وتجعل من الصعب تهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة في المناطق المتضررة.

وفي هذه المناقشة، يتركز انتباهنا على الآثار الإنسانية والإنمائية المترتبة على انتشار واستخدام

الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومع أن الإحصاءات المتعلقة بعدد الألغام الأرضية المضادة للأفراد، غير المفجرة لا تزال غير نهائية، تشير التقديرات إلى وجود ١٠ ملايين لغم أرضي غير مفجر في أكثر من ٧٠ بلدا. ويجري كل عام زرع ٢ مليون لغم في حين تجري إزالة ١٠٠ ٠٠٠ لغم فقط. وهكذا فمقابل كل لغم يزال، يجري زرع عشرين لغما. والأسوأ أن الحصول على هذه الألغام أمر سهل، إذ عادة ما تكون كلفة كل منها أقل من دولارين. بيد أن كلفة إزالة كل منها تتراوح ما بين ٣٠٠ دولار و ١ ٠٠٠ دولار. ولذا يصبح حجم المشكلة واضحا.

ويكرس المجتمع الدولي موارد بشرية ومالية كبيرة للمساعدة في إزالة الألغام، التي هي بطبيعتها، مهمة طويلة الأمد؛ ولبرامج إزالة الألغام ذات الكفاءة حيث ينبغي أن يكون التشديد الرئيسي على مساعدة البلدان المتضررة لكي تطور قدرة وطنية في مجال إزالة الألغام؛ ولبرامج التوعية بالألغام؛ ولعمليات إعادة تأهيل ضحايا الألغام الأرضية وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ومن المهم بصورة خاصة أن تتعهد البلدان التي تتلقى المساعدة بعدم استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وإن عملية تحديد المدى الذي ينبغي فيه أن يطلب إلى الأمم المتحدة تقديم المساعدة في إزالة الألغام يجب أن تأخذ في الاعتبار قدرة الأطراف المعنية نفسها على الاضطلاع بهذا الالتزام.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بازدياد الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لإزالة الألغام. ونود أن نؤكد على الدور الذي اضطلعت به الأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام من وجهة نظر تحديد السياسات والأولويات، وكذلك من وجهة نظر التشغيل والتنسيق. ونجاح الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة يعتمد إلى حد كبير على التنسيق الكافي لضمان اتباع نهج متسق ومتكامل إزاء أنشطة إزالة الألغام، وعلى الاستخدام التام والفعال للموارد والقدرة التشغيلية. وفي هذا السياق، نرحب بقرار جعل إدارة عمليات حفظ السلام بؤرة لأنشطة إزالة الألغام داخل منظومة الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن الجانب الإنساني من هذه الأنشطة ستظل له أهميته القصوى بل ربما جرى تعزيزه. وفي هذا المضمار، فإن التنسيق مع المنظمات غير الحكومية، التي تضطلع بدور متزايد الأهمية في أنشطة إزالة الألغام ضروري أيضا. وأخيرا، من الأهمية بمكان أن تتبع البلدان المتضررة نهجا منسقا ومتسقا إزاء برامج إزالة الألغام.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، اعتمد الاتحاد الأوروبي إعلانا للعمل المشترك يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد أعرب فيه عن عزمه على تحقيق هدف الإزالة التامة للألغام الأرضية المضادة للأفراد والعمل بصورة نشطة من أجل الإبرام المبكر لاتفاق دولي فعال يحظر جميع هذه الأسلحة في أنحاء العالم. وتابع الاتحاد الأوروبي هذا الهدف بقوة، ونرحب أيضا بأنشطة المتابعة لمؤتمر أوتاوا للاستراتيجية الدولية، وبخاصة في الحلقتين الدراسيتين اللتين عقدتا في فيينا وبون وأثناء مؤتمر بروكسل الدولي لفرض حظر تام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

إننا نرحب بأنه جرى في أوسلو يوم ١٨ أيلول/سبتمبر اعتماد اتفاقية حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدمير هذه الألغام، وفتح باب التوقيع عليها في أوتاوا في يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. والاتحاد الأوروبي لن يألوا جهدا في سعيه إلى تحقيق هذه الأهداف في كل المحافل الدولية المناسبة، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح. وإننا نرحب أيضا باعتماد الجمعية العامة مؤخرا، بناء على توصية اللجنة الأولى، ثلاثة مشاريع قرارات تعطي دعما إضافيا لجهودنا من أجل تحقيق حظر شامل على الألغام المضادة للأفراد.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة أنشطة إزالة الألغام من خلال الاشتراك مباشرة في برامج مع البلدان المنكوبة بالألغام ومن خلال تقديم المساعدة للمبادرات الثنائية، وخاصة تلك التي يجري الاضطلاع بها برعاية الأمم المتحدة. وفي العام الماضي، قرر الاتحاد الأوروبي تخصيص أكثر من ٤٠ مليون وحدة نقدية أوروبية لأنشطة إزالة الألغام في عام ١٩٩٧. وقد أسهم بنصف هذا المبلغ في صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة في إزالة الألغام. ويعتبر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أكبر المساهمين في الصندوق الاستئماني، حيث يقدمون ٦٤ في المائة من إجمالي الإسهامات. وعلاوة على ذلك يشكل الدعم المقدم لأنشطة إزالة الألغام عنصرا هاما أيضا في البرامج الثنائية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع البلدان المنكوبة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالمبادرات الدولية التي اتخذت في الآونة الأخيرة بشأن الألغام الأرضية والتي سمحت لنا بالتوصل إلى توافق في الآراء حول أمور منها طرق القيام بفاعلية أكبر بأنشطة إزالة الألغام. وفي ضوء

العدد الكبير من الألغام الأرضية المضادة للأفراد المزروعة في جميع أرجاء العالم، فإن هذه المشكلة لا يمكن حسمها دون استحداث واستخدام أدوات متخصصة جديدة يمكن أن تعزز بصورة كبيرة تقنيات إزالة الألغام. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة على تطوير واستخدام التكنولوجيات الضرورية لاكتشاف الألغام وإزالتها. لذلك شجعتنا كثيرا النتائج التي حققها المؤتمر الدولي المعني بتكنولوجيا إزالة الألغام المعقود في شهر تموز/يوليه ١٩٩٦ في إلسينور ونتائج المؤتمر الدولي للخبراء في الإزالة الآلية للألغام المعقود في بون في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وقد جرى في المؤتمر المعني بالألغام الأرضية المضادة للأفراد المنعقد في طوكيو في آذار/مارس من هذا العام البناء على ما أنجز من عمل في هذين المؤتمرين. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه القوي لجميع الجهود المبذولة لتحسين تكنولوجيا إزالة الألغام.

وبينما نعترف بصعوبة حسم هذه المشكلة، فلا بد لنا أيضا أن نسلم بأنه ينبغي بذل كل جهد ممكن للمساعدة في أنشطة إزالة الألغام. وقد حدث في السنوات الأخيرة تغيير كبير في نظرة المجتمع الدولي تجاه هذه الأسلحة، وتبلور هذا التغيير بصورة ملموسة في الاعتراف الواسع النطاق بالحاجة إلى التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق دولي لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وقدم الاتحاد الأوروبي مرة أخرى هذه السنة مشروع قرار في إطار البند المعنون "تقديم المساعدة في إزالة الألغام"، ونأمل أن يحظى بالتأييد على نطاق واسع وأن تعتمده الجمعية بتوافق الآراء. وهذا من شأنه أن يعطي دليلا واضحا على رغبة المجتمع الدولي في معالجة مشكلة إزالة الألغام بصورة فعالة. وبالإضافة إلى ذلك، نحن من جانبنا ملتزمون بقوة بالقضاء على الألغام المضادة للأفراد عن طريق حظر شامل وكذلك بتقديم أقصى دعم ممكن للجهود الهادفة إلى تخفيف الآثار الناجمة عن استخدام هذه الألغام، وزيادة الوعي وإعادة تأهيل الضحايا.

وإن الألغام المضادة للأفراد تبقى مشكلة إنسانية جسيمة، لا بسبب أنها تضاعف الحاجة إلى المساعدة الإنسانية فحسب بل لأنها تضع أيضا عراقيل في سبيل تقديم هذه المساعدة، التي يحتاجها الكثيرون.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في بداية هذا الشهر اتخذ المجتمع الدولي إجراء حاسما للإسراع في وضع حد للمجازر والمآسي التي تسببها الألغام المضادة للأفراد. فقد وقعت ١٢٣ دولة على معاهدة لحظر وإنتاج وتخزين ونقل واستخدام أداة للحرب يمكن وصفها بدقة بأنها سلاح من أسلحة الدمار الشامل بطيء المفعول.

وتحقق هذا الرفض الواضح للألغام المضادة للأفراد عن طريق ائتلاف عالمي مدهش أخجلنا، كما قال الأمين العام للأمم المتحدة، وأنار لنا الطريق، وفند جميع الحجج، وبين لنا كيف يمكننا أن نحسم هذه المشكلة. وإننا نتطلع إلى زيادة توسيع هذا الائتلاف من البلدان والمنظمات، ونأمل أن البلدان التي لم تتمكن بعد من التوقيع على اتفاقية حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدمير هذه الألغام أن تتمكن من ذلك في أقرب وقت ممكن. ونحن نرحب أيضا بحقيقة أن العديد من الدول الأعضاء التي ليس بوسعها بعد أن توقع على المعاهدة بدأ بالفعل باتخاذ تدابير أحادية للامتثال لأحكامها.

بيد أن الأزمة الإنسانية التي تسببها الألغام المضادة للأفراد لم تنته بالاجتماع في أوتاوا. فكما يوضح بجلاء مشروع القرار المطروح أمامنا، تترتب على الألغام المضادة للأفراد الموجودة بالفعل في الأرض آثار إنسانية مدمرة وتكلفة اجتماعية واقتصادية مستمرة. ولا بد من إزالة هذه الألغام، ولا بد من مساعدة ضحاياها المصابين.

وتعمل كندا عن كثب مع البلدان المنكوبة بالألغام عن طريق تمويل إزالة الألغام، ومساعدة الضحايا وزيادة التوعية بالألغام، وتوفير التدريب الفني في إزالة الألغام وإدارة عمليات إزالة الألغام. وسنواصل ذلك. وفي أوتاوا، تعهد رئيس الوزراء جين كرتين بتقديم ١٠٠ مليون دولار كندي على مدى السنوات الخمس القادمة لتنفيذ الحظر الشامل على الألغام المضادة للأفراد ولمساعدة البلدان التي تفتقر إلى الوسائل لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. وستسهم هذه الأموال في المساعدة الإنسانية الموسعة لضحايا الألغام الأرضية، وإزالة الألغام، والتخلص من مخزونات الألغام.

وبادرت حكومات أخرى بلفتات دعم مماثلة. فقبل بضعة أشهر، أعلنت حكومة النرويج عن التزامها بتقديم ١٠٠ مليون دولار أمريكي. وما فتئت النرويج شريكا حيويا في عملية أوتاوا، إلى جانب استراليا وبلجيكا وجنوب أفريقيا. ومؤخرا، أعلنت الحكومتان الأمريكية واليابانية

أيضا عن إسهامات سخية. ونأمل أن يتمكن آخرون من تقديم التزامات مماثلة.

(تكلم بالانكليزية)

واستضافت كندا أيضا منتدى الإجراءات المتعلقة بالألغام في وقت واحد مع حفل التوقيع على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ ديسمبر. ولم تكن هذه الممارسة الاستشارية الشاملة مقتصرة على البلدان التي تمكنت من التوقيع على المعاهدة، بل ضمت إليها جميع الأطراف المهتمة بمناقشة إجابات محسنة ومنسقة من قبل المجتمع الدولي في جميع المجالات المتعلقة بالمعاهدة والمساعدة في إزالة الألغام ومساعدة الضحايا.

وشملت الموضوعات التي نوقشت التصديق على المعاهدة وتنفيذها وتوسيع الدعم لها. وأوليت العناية أيضا لاستحداث التكنولوجيات المناسبة لإزالة الألغام وإنشاء مراكز مستدامة للأعمال المتعلقة بالألغام ومعالجة ضحايا الألغام وإعادة تأهيلهم وإدماجهم. وتركز العمل أيضا على تعبئة الموارد لجميع جوانب إزالة الألغام، وتنسيق استخدام تلك الموارد لضمان تحقيق أفضل النتائج الممكنة.

ويتمثل أحد الاستنتاجات البارزة لمنتدى الإجراءات المتعلقة بالألغام في أن المجتمع الدولي بوسعه أن يقوم وسيقوم بالمزيد من العمل في هذا الصدد. وقبيل افتتاح المنتدى مباشرة وخلال مراسم الاحتفال والمنتدى، تعهدت بلدان ومنظمات وأفراد بتقديم مساهمات ومبادرات جديدة للعمل المتعلق بالألغام بلغ إجماليها نصف بليون دولار كندي. وأعلن أيضا عن مساهمات ومبادرات كبيرة غير مالية.

وكان هناك استنتاج ثان نابع من الاستنتاج الأول، وهو أنه نظرا لإعلان العديد جدا من البلدان والوكالات المتعددة الأطراف والمتبرعين من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية عن التزامات تمويلية، وتخطيطهم لمبادرات على أثر توقيع المعاهدة، فهناك حاجة واضحة إلى التنسيق والتعاون في إدارة برنامج الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام برمته. وعلى الأمم المتحدة أن تلعب دورا محوريا في عملية التنسيق هذه. وقد بادرت كندا بالدعوة إلى عقد اجتماع في آذار/ مارس بهدف المساعدة في إنشاء إطار للتعاون والتنسيق الدوليين.

ومن الاستنتاجات البارزة الأخرى أن البرامج المتعلقة بمسح الألغام، والتوعية بها، وإزالتها، أو مساعدة الضحايا، ينبغي أن تحدد حسب حاجة البلدان إذا أريد لها النجاح. وليست هناك صيغ سهلة يمكن تطبيقها دون مراعاة الظروف الخاصة لفرادى الدول المنكوبة بالألغام.

ومع ذلك، هناك ممارسات أفضل يتعين تعلمها من كل عملية، ويمكن أن يكون للعديد منها تطبيق واسع النطاق. ونحن نرحب بأن الأمم المتحدة قد سعت على نحو منتظم لتحديد الدروس المستفادة من برامجها للعمل المتعلق بالألغام، ويسعدنا أننا قدمنا دعما ماليا لهذه الجهود. ومن الدروس المستفادة أنه إذا كان لبرامج العمل والمشروعات المتعلقة بالألغام أن تنجح، فلا بد في وضعها التشاور الوثيق مع المانحين والسلطات الموجودة في الميدان، وأن تتمتع بالدعم السياسي للسلطات المعنية. وتمثل قيادة السلطات الكمبودية للمركز الكمبودي للأعمال المتعلقة بإزالة الألغام نموذجا في هذا الصدد.

ولكي تكون برامج العمل المتعلقة بالألغام فعالة يجب أن تتوفر لها إدارة سليمة وموارد كافية للتخطيط والتنفيذ في الأمد الأبعد. وهناك أيضا حاجة إلى توفر تمويل مستدام على مدى سنوات، حتى بعد أن يقل اهتمام الرأي العام بالجانب الإنساني في إزالة الألغام وتقديم المساعدة للضحايا عما هو عليه الآن. والدول المنكوبة هي التي تتحمل في المقام الأول المسؤولية عن الأعمال المتعلقة بالألغام في داخل حدودها. وأي مساعدة قد يقدمها المجتمع الدولي لن تسفر عن شيء في غياب التعاون الوثيق من جانب السلطات في البلدان المنكوبة.

وكان الاستنتاج البارز الختامي لمنتدى الإجراءات المتعلقة بالألغام في أوتاوا هو أن أي نهج يركز فقط على المسائل التقنية لتنفيذ المعاهدة، ومسح الألغام، والتحقق والإزالة، يجازف بإغفال الناس المعنيين. إذ يجب أن يكون هدفنا الأساسي هو حماية الناس الذين يضطرون للعيش مع الألغام الأرضية، ومساعدة الناجين من الألغام الأرضية، وأسرهم، ومجتمعاتهم.

ومن بين البلدان والمنظمات العاملة لمكافحة آفة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، يتوجب الإعراب عن

التقدير الخاص للأمم المتحدة. فنحن نعرب عن امتناننا للأمين العام للقيادة التي أظهرتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٨ بوضعها لبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام في العديد من أكثر البلدان تضررا بالألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وقد دعمت كندا بنشاط العمل الذي اضطلعت به الوحدة المعنية بإزالة الألغام والسياسات ذات الصلة في إدارة الشؤون الإنسانية. ونحن نتطلع إلى العمل على نحو وثيق مع دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، التي انتقلت إليها ولاية الوحدة المعنية بإزالة الألغام والسياسات ذات الصلة، وكذلك مع البرامج الأخرى للأمم المتحدة والوكالات النشطة في هذا المجال.

ونحن نأمل بل نوقن أن إدارة عمليات حفظ السلام لن تدخر جهدا للاضطلاع بمسؤوليتها الجديدة عن الجانب الإنساني في عمليات إزالة الألغام. وهذا أمر ضروري إذا كان للتقدم المحرز حتى الآن أن يتوطد ويتوسع. وإننا نرحب بالبادرة التي شهدناها بالفعل في أن إدارة عمليات حفظ السلام ستضطلع أيضا بمهمة تنسيق الأنشطة المتعلقة بالألغام التي كانت تضطلع بها سابقا إدارة الشؤون الإنسانية. ومن الضروري التعاون والتضافر الوثيق مع المانحين وفي إطار منظومة الأمم المتحدة إذا كان للمنظمة أن توفر قيادة فعالة للأعمال المتعلقة بالألغام.

وتدعم كندا بقوة الجهود المبذولة سواء لحظر استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو لمعالجة الأضرار المريعة التي تسببها. ويسعد وفدي أن يكون أحد مقدمي مشروع القرار المعروض علينا، والذي نؤيد أهدافه بكل إخلاص ونشارك فيها.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والتي تستخدم بصورة عشوائية وتتخلف عن الصراعات هي إحدى المسائل الأكثر إلحاحا التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالجها اليوم. ومعظم الألغام الأرضية قد زرعت في البلدان التي يزيد عددها على الستين التي عانت أو تعاني حاليا من ويلات الحرب والفقر. وهذه الألغام الأرضية لا تزهق أرواح المدنيين الأبرياء وحفظة السلام والأفراد العاملين في المجال الإنساني فحسب، ولكنها تبقى عقبة كأداء أمام التعمير والتنمية أثناء عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ولهذا السبب فإن الألغام الأرضية المضادة للأفراد تشكل بكل تأكيد شاغلا إنسانيا وتهديدا للسلام والاستقرار والتنمية.

وقد أحرز تقدم كبير خلال عام ١٩٩٧ لقمع شرور الألغام الأرضية. فبعد مفاوضات مكثفة في أوسلو في أيلول/سبتمبر، تم إبرام اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام. وفي وقت سابق من هذا الشهر، في أوتاوا، وقع موفدون من أكثر من ١٢٠ بلدا، من بينها اليابان، على هذا الصك. وكان منح جائزة نوبل للسلام للحملة الدولية من أجل حظر الألغام الأرضية معلما بارزا آخر رفع الوعي العام بأهمية هذا الموضوع. ولئن تم بنجاح تنفيذ إرادة المجتمع الدولي لتعزيز الإطار القانوني لحظر الألغام الأرضية، فإننا لا نزال في حاجة إلى العمل صوب تخفيض العدد الكبير من ضحايا الألغام، مستهدفين في نهاية المطاف بلوغ الصفر في عدد الضحايا، وتقديم مساعدة أكبر وأفضل إلى الذين يحتاجونها.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يشير إلى مؤتمر طوكيو المعني بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، الذي استضافته حكومة اليابان في آذار/مارس الماضي وشارك فيه ٢٧ بلدا، بما فيها بلدان موبوءة بالألغام، وأعضاء الاتحاد الأوروبي وممثلون من لجنة الصليب الأحمر الدولية وأجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وحدد المشاركون ثلاثة ميادين هامة ينبغي تعزيز الجهود الدولية فيها: أولا، إزالة الألغام من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى؛ وثانيا، استحداث تقنية جديدة للتحقق من الألغام وإزالتها؛ وثالثا، تقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام.

وفي مجال الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام، من النافل التأكيد على أهمية الشراكة والتنسيق الأفضل بين جميع الأطراف المعنية - أي وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، والبلدان الموبوءة بالألغام، والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية. وينبغي إيلاء اعتبار لاتباع نهج متكامل إزاء عملية إعادة البناء والاستفادة من المزايا النسبية لدى كل طرف من الأطراف المعنية بغية تعزيز فعالية الأنشطة.

وفي حين ينبغي تعزيز الجهود الدولية على نحو أكبر، من الضروري لنجاحنا في إزالة ما يزيد على ١٠٠ مليون لغم كانت قد زرعت في جميع أنحاء العالم أن تجعل البلدان الموبوءة بالألغام أنشطة نزع الألغام جزءا أساسيا من برامجها الوطنية لإعادة التأهيل وإعادة التعمير، وبذلك تؤكد على امتلاكها لبرامج للأعمال المتعلقة بالألغام. ويمكن النظر إلى مركز الأعمال المتعلقة بالألغام في كمبوديا على أنه مثال ناجح على هذا المسعى، ويحدونا خالص الأمل في أن تحذو حذوه المراكز الأخرى للأعمال المتعلقة بالألغام مثل تلك الموجودة في موزامبيق وأنغولا والبوسنة والهرسك، وتضطلع بأنشطة إزالة الألغام بطريقة منسقة وفعالة.

وأود أن أؤكد أيضا، في هذا السياق، على أن من الضروري لتحقيق هذا الهدف وقف انتشار الألغام المضادة للأفراد الذي يجري حاليا في مناطق النزاع من خلال تصدير هذه الأسلحة الفتاكة. ولا ينبغي القبول بالحالة الراهنة، حيث تتوافر فيها الألغام الأرضية بسعر ٣ دولارات تقريبا للغم الواحد، في حين أن المجتمع الدولي ينفق مبلغا يتراوح بين ٣٠٠ دولار و ١٠٠٠ دولار لإزالة كل واحد منها. وإنه لمن المفجع حقا أن نرى ما يجري من إنفاق أموال طائلة وإهدار الكثير من الوقت على إزالة الألغام بتكلفة تفوق بكثير تكلفة حيازتها وزرعها، في الوقت الذي يجري فيه زرع عدد أكبر من الألغام الجديدة في مناطق النزاع. ولا بد لهذه الحلقة المفرغة أن تتوقف. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن اليابان ما برحت تتقيد تقيدا صارما بمبدأ عدم السماح بتصدير الأسلحة، بما فيها الألغام الأرضية.

وتمشيا مع الإصلاح التنظيمي الجديد داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة - حيث تم بموجبه الآن نقل المهام المتصلة بأنشطة نزع الألغام من إدارة الشؤون الإنسانية إلى إدارة عمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى المسؤولية عن إدارة الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام - يأمل وفد بلدي بأن تأخذ إدارة عمليات حفظ السلام في اعتبار الجانب الإنساني والرؤية الإنمائية لأنشطة نزع الألغام لدى الاضطلاع بمسؤوليتها، وأن تولي اهتماما كافيا لأنشطة نزع الألغام خارج عمليات حفظ السلام في الهيكل التنفيذي الجديد. وفي الوقت نفسه، وكما أشار العديد من المشاركين في كل من مؤتمر طوكيو ومؤتمر أوتاوا، ينبغي التأكيد على أهمية التنسيق في مجال المساعدة في أنشطة نزع الألغام، ويتوقع وفد بلدي أن تضطلع إدارة عمليات حفظ السلام بدور هام في هذا المجال.

وفي السعي لتحقيق أهداف منع وقوع مأساة الألغام الأرضية أو التخفيف منها والنهوض بإعادة التعمير والتنمية في البلدان الموبوءة بالألغام، من الأهمية الحاسمة

بمكان تطوير تكنولوجيات ذات جدوى اقتصادية ويمكن استخدامها من أجل الكشف عن الألغام وإزالة الألغام. واعترف المشاركون في مؤتمر طوكيو بأهمية اتباع نهج ذي مسارين في هذا الصدد. ففي المدى القصير، فإن أنسب الوسائل وأكثرها فعالية يمكن توليفها بطريقة تستجيب للظروف الخاصة في كل منطقة مزروعة بالألغام. وفي المديين المتوسط والطويل، ينبغي تطوير تكنولوجيا جديدة لتسهيل الاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام وزيادة فعاليتها. وينبغي التأكيد على الأهمية الرئيسية لتشاطر المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا لأغراض الكشف عن الألغام وإزالتها. ويأمل وفد بلدي بأن تستمر إدارة عمليات حفظ السلام في بذل جهودها لإنشاء آلية لاستعراض التكنولوجيا.

وآخر المسائل التي أود أن أتناولها، وإن لم تكن أقلها أهمية أبدا، هي مسألة تقديم المساعدة لضحايا الألغام الأرضية. فألوان المعاناة الطبية والاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها أولئك الذين تأثرت حيواتهم بالألغام الأرضية تتطلب اعترافا أوسع نطاقا وزيادة المساعدة، ويجب التصدي لها كمسألة تتسم بطابع العجالة الملحة. وينبغي على المجتمع الدولي أن يتكاتف في تقديم المساعدة للبلدان الموبوءة بالألغام لكي تطور قدرتها المحلية على إدارة وتنفيذ برامج شاملة، وينبغي أن تتكون هذه البرامج من تقديم الإسعافات الأولية، والجراحة، وصنع الأطراف الاصطناعية، وإعادة التأهيل والتدريب المهني وإعادة الاندماج.

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدأت بإنشاء نظام معلومات يتصل بالألغام في أفغانستان وأنغولا، حتى يمكن من خلاله جمع المعلومات وتحليلها بصورة منتظمة على المستوى المحلي لكي يصبح بالإمكان فهم كل جانب من جوانب المساعدة والوقاية. ويأمل وفد بلدي بأن يحقق النظام الأهداف المتوخاة وأن يتم إنشاء أنظمة مماثلة في البلدان الأخرى الموبوءة بالألغام.

ولا تزال اليابان تؤيد الجهود الدولية لإزالة الألغام وتوفير المساعدة للضحايا. وحتى اليوم، أسهمت اليابان بما يقرب من ٣٥ مليون دولار في أنشطة إزالة الألغام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، بما في ذلك الإسهام في صندوق التبرعات الاستئماني للمساعدة في إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة، والمساعدة في أنشطة إزالة الألغام في بلدان مثل أفغانستان، وكمبوديا، ويوغوسلافيا السابقة، وأنغولا، وموزامبيق، وطاجيكستان، وتقديم المساعدة لمشروع إزالة الألغام في نيكاراغوا الذي تضطلع به منظمة الدول الأمريكية. وكذلك ستقدم اليابان الدعم لحلقة العمل للبلدان الموبوءة بالألغام التي تستضيفها حكومة كمبوديا. وبالإضافة إلى ذلك، تدرس حكومة اليابان أيضا تقديم مزيد من المساعدة لضحايا الألغام الأرضية في شكل تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف.

وبنفس الروح لكن بقوة أكبر بكثير، أعلن مؤخرا رئيس الوزراء هاشيموتو أن حكومة اليابان ستقدم مساعدة تصل إلى ١٠ بلايين ين ياباني (٨٠ مليون دولار أمريكي تقريبا) خلال السنوات الخمس القادمة من أجل تكثيف جهودها في هذه المجالات. وإذ تتخذ اليابان زمام هذه المبادرة الجديدة، فإنها تضع في اعتبارها الأهداف التالية: أولا، تعزيز وتحسين قدرة الأمم المتحدة على تنسيق المساعدة من أجل أنشطة نزع الألغام من خلال الإسهامات المالية؛ وثانيا، توفير أجهزة الكشف عن الألغام وإزالتها، وغيرها من المعدات الضرورية للبلدان الموبوءة بالألغام؛ وثالثا، تعزيز التعاون التقني من أجل صنع الأطراف الاصطناعية لضحايا الألغام وإعادة تأهيلهم؛ ورابعا، توفير المرافق والمعدات اللازمة للعلاج الطبي وإعادة التأهيل. وكجزء من هذه المبادرة الجديدة، صاغت اليابان مبدأ توجيهيا جديدا من شأنه أن يتيح شحن الأجهزة والمعدات اللازمة لإزالة الألغام لأغراض إنسانية إلى البلدان الموبوءة بالألغام.

وتمثل إزالة الألغام إلى حد كبير مجالا يمكن أن يضطلع فيه المجتمع المدني بدور هام، والعديد من المنظمات غير الحكومية، بما فيها تلك الموجودة في اليابان، ما برحت تنشط في تطوير تكنولوجيات جديدة لإزالة الألغام، وتساعد ضحايا الألغام، وتعمل على زيادة الوعي العام بشأن هذا الموضوع. وتؤيد حكومة اليابان الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية في هذا المجال. وتشمل هذه الأنشطة في كمبوديا إنشاء مركز لتصنيع الأطراف الاصطناعية، وإرسال خبراء إلى المركز، وإنشاء مركز لإعادة التأهيل وتوفير التدريب المهني. ودعوني أذكر في هذا الصدد أن من المزمع عقد مؤتمر طوكيو الثاني للمنظمات غير الحكومية المعني بإزالة الألغام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

ومشروع القرار A/52/L.69، الذي عرضه قبل قليل مثل لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي، يبين القلق الشديد الذي تشعر به الدول الأعضاء إزاء هذه القضية الهامة.

ويتضمن اقتراحات بناءة تشدد على ضرورة بذل جهود منسقة من جانب المجتمع الدولي. ويشرف وفد بلادي أن ينضم إلى مقدمي مشروع القرار، ويرجو أن يعتمد بدون تصويت، كما حدث في الأعوام السابقة.

والجهود الدولية المشتركة التي تبذلها الدول الأعضاء، والأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، يجب أن يتواصل تعزيزها لكي نحقق هدفنا المشترك، وهو تهيئة عالم خال من كل الألغام الأرضية المضادة للأفراد في نهاية المطاف. وأود أن أؤكد للجمعية أن اليابان، من جانبها، ستبذل كل ما في وسعها لكي يتحقق هذا الهدف.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشارك حكومة النرويج المجتمع العالمي قلقه العميق إزاء استعمال الألغام المضادة للأفراد في مناطق الصراع. وما زال معظم ضحايا هذه الألغام من المدنيين غير المسلحين، ولا سيما الأطفال والنساء. وللألغام الأرضية المضادة للأفراد آثار مدمرة لأنها تمنع الوصول إلى مناطق شاسعة في بلدان كثيرة طوال عقود. وهي تحول دون عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم وتعرقل فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والجهود الدولية التي تصمم على حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد هي استجابة لهذه القضية الإنسانية الملحة والخطيرة.

ولئن كانت النرويج تسلم بكل تأكيد بالحاجة إلى توسيع القدرة على إزالة الألغام وتعزيز تكنولوجيا إزالة الألغام، فإننا نعلم أن هناك حدودا مالية وتكنولوجية لما يمكن تحقيقه. والتدبير الوحيد الأكثر فعالية للتغلب على هذه الحدود هو فرض حظر شامل. فالوقاية أكثر فعالية دائما من العلاج. ولهذا ترحب النرويج ترحيبا حارا بتوقيع ١٢٢ دولة في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر على اتفاقية حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدمير هذه الألغام.

وهناك دعم دولي هائل لإبرام اتفاقية بشأن فرض الحظر الكامل على الألغام المضادة للأفراد. والضغط المتعاظم من جانب الرأي العام الدولي أعطى زخما لعملية أوتاوا. وأود أن أهتم في هذا السياق بالدور الرئيسي الذي اضطلعت به الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية. والجهود المنتظمة لهذه الحملة أسهمت إسهاما كبيرا في تزويد العملية بالزخم وزادت من الدعم العام للاتفاقية. ومن الملائم تماما أن جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٧ منحت للحملة الدولية لحظر الألغام ولمنسقة الحملة، جودي ويليامز، لجهودهما من أجل حظر الألغام المضادة للأفراد وإزالتها. وهما تستحقان الجائزة استحقاقا تاما، وستوفر هذه الجائزة إلهاما للجهود المبذولة للحصول على دعم عالمي للاتفاقية.

ومؤتمر أوسلو الدبلوماسي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بيَّن بجلاء أنه قد ثبت أن عملية أوتاوا أقوى أداة لتحقيق هدف الحظر الشامل قريبا بدلا من تحقيقه في تاريخ لاحق. والاتفاقية، التي جرى التفاوض بشأنها بنجاح في أوسلو، ستكون أداة عملية ممتازة في الجهود المشتركة لإنهاء المعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد. فهي تمثل قواعد واضحة وتشجع الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة كل الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وتسلم اتفاقية أوسلو كذلك بالتحديات الهائلة التي تواجهها البلدان المنكوبة بالألغام في الوفاء بالالتزامات التي تفرضها الاتفاقية عن طريق توفير الإطار السياسي للمساعدة الدولية والتعاون التقني في مجالات إزالة الألغام، وتدمير المخزون، ورسم خرائط مناطق الألغام وتحديدها إلى أن يجري تطهيرها. وقد أدرج بوضوح في الاتفاقية الاعتراف بالحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص بضحايا الألغام المضادة للأفراد - من إعادة تأهيلهم إلى إعادة إدماجهم إدماجا اجتماعيا واقتصاديا فعالا وطويل الأجل. وستكون الاتفاقية صكا لتعبئة الموارد وتخصيصها لهذا الهدف. واحتياجات ضحايا الألغام الأرضية ضخمة، ولن يمكن مساعدة من تأثرت حياتهم تأثرا مفجعا بالألغام المضادة للأفراد إلا عن طريق اتباع منهج متضافر. والنرويج، مع غيرها، ستكثف جهودها المتعلقة بإزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام.

واجتماع وزراء الخارجية في أوتاوا قبل بضعة أسابيع مثَّل اختتام المرحلة الأولى من عملية أوتاوا. ولا بد أن تكون المرحلة الثانية جعل الاتفاقية عالمية وتنفيذ أهدافها الإنسانية. ونرجو من الدول التي لا يسمح وضعها بعد بالتوقيع على الاتفاقية أن تتخذ تدابير مؤقتة لحظر أو تقييد أو تعليق استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها.

وقد قدمت النرويج مساعدات إنسانية كبيرة إلى الأنشطة المتصلة بالألغام طيلة سنوات عدة. وأثناء

السنوات الثلاث والنصف الماضية، من عام ١٩٩٤ إلى الآن، بلغت مساعداتها حوالي ٣٨ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٦، أنفقت النرويج ما يزيد على ١٤ مليون دولار دعما للأنشطة المتصلة بالألغام. وشملت مساعدات النرويج إزالة الألغام، وتدريب الموظفين المحليين، والتوعية بالألغام، وتقديم المساعدات إلى ضحايا الألغام الأرضية في البوسنة والهرسك، وموزامبيق، وأنغولا، وأفغانستان، وكمبوديا، وشمال العراق، وكرواتيا. وقدمت المساعدات بصفة عامة من خلال الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

وحكومة النرويج، من جانبها، على استعداد لتخصيص ١٠٠ مليون دولار أخرى أثناء الأعوام الخمسة القادمة لإزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام. وفضلا عن ذلك، فالنرويج على استعداد للإسهام بالموظفين الخبراء في القدرة الاحتياطية لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في شؤون الألغام من خلال الأنظمة النرويجية للاستعداد في حالات الطوارئ. ونحن على استعداد كذلك للمساعدة في البعثات ولتقديم الموظفين والموارد لإنشاء برامج للأمم المتحدة في مجالات إزالة الألغام والتوعية بالألغام.

وأبدأ اليوم بمناشدة الحكومات التي لم تنضم بعد للاتفاقية التي وقعت عليها ١٢٢ دولة في أوتاوا أن تنظر في ذلك. وأبدأ كذلك مناشدة جميع الموجودين بيننا، الذين تمكنهم ظروفهم من الانضمام معا ومواصلة بذلك الجهود لزيادة الإسهام في الجهود الدولية الجوهرية لإزالة الألغام، أن يفعلوا ذلك، وأن يساعدوا الأطفال والنساء والرجال الكثيرين الذين سبق وأن وقعوا ضحايا، أو الذين سيصبحون ضحايا، للألغام الأرضية المضادة للأفراد. ووفد بلادي هو أحد مقدمي مشروع القرار المطروح أمامنا الذي نؤيد تماما أهدافه الهامة.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): البند المطروح أمامنا اليوم، "تقديم المساعدة في إزالة الألغام"، يحظى بأهمية كبيرة لدى حكومة بلادي والمجتمع الدولي.

من بين أقسى مخلفات الصراعات في العصر الحديث استمرار وجود الألغام الأرضية المهلكة. فبعد انتهاء الصراعات بوقت طويل، تقوض هذه الأجهزة المهلكة المخبأة إعادة بناء المجتمع والتنمية الاقتصادية وعودة اللاجئين. وفي أكثر من ٦٠ بلدا في مختلف أنحاء العالم، يخاطر الأطفال وغيرهم من المدنيين الأبرياء بفقدان أرواحهم أو أطرافهم من جراء الألغام الأرضية.

وفي وقت سابق من هذا الشهر في أوتاوا، اجتمع ممثلو أكثر من ١٢٠ بلدا، لا للتوقيع على اتفاقية حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدمير هذه الألغام فحسب، بل أيضا للعمل معا لإنقاذ العالم من التهديد الذي تشكله الألغام الأرضية الموجودة في الأرض على المدنيين.

لا تزال الولايات المتحدة رائدة في مكافحة الألغام. ونحن نتخذ خطوات ملموسة لإزالة هذه الأسلحة الفتاكة، ونؤيد تأييدا تاما الالتزام الدولي مجددا بتخليص العالم منها. ولم تتمكن الولايات المتحدة من التوقيع على المعاهدة بسبب الالتزامات الحالية بحماية سيادة بلدان أخرى. إلا أن التزامنا بإزالة الألغام لأغراض إنسانية لا يتزعزع؛ ولكن لن يكتب لنا النجاح إلا من خلال التنسيق الفعال لجهود المساعدة.

من على هذه المنصة قبل ثلاث سنوات فقط، دعا الرئيس كلينتون دول العالم إلى إزالة جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد أيدت الأمم المتحدة نداء الرئيس وتبنت هذا الهدف. ومنذ ذلك الوقت، نما الدعم الدولي لحماية المدنيين من أخطار الألغام الأرضية نموا سريعا جدا. وقد كان السناتور باتريك ليهي، عضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، مؤيدا لا يكل في حكومتنا لضحايا الألغام الأرضية، ونحن ممتنون لتفانيه في خدمة هذه القضية النبيلة.

إضافة إلى ذلك، تقدم بلدان ومنظمات غير حكومية عديدة مساهمات حيوية لتحقيق هدف حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد وإزالة أخطارها التي تتهدد المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، من جميع أنحاء العالم إلى الأبد؛ ولكن يتعين علينا جميعا أن نعمل ما هو أكثر من ذلك.

ومن دواعي اعتزازي أن أشير إلى أن الولايات المتحدة رائدة في إزالة الألغام لأغراض إنسانية من جميع أنحاء العالم. فمنذ عام ١٩٩٣، خصصنا ١٥٣ مليون دولار لهذا الغرض. وساعد خبراؤنا ١٤ بلدا في إزالة الألغام الأرضية من أراضيها. وفي غضون الشهور الستة الماضية أضفنا ثلاثة بلدان جديدة - هي تشاد، ولبنان، واليمن - ونخطط لإضافة زمبابوي وغواتيمالا عما قريب. وفي

الحقيقة، تدرب الولايات المتحدة وتجهز حوالي ربع العاملين في إزالة الألغام في جميع أنحاء العالم ونحن مستمرون في زيادة التزامنا؛ ولكن يتعين علينا جميعا أن نفعل ما هو أكثر من ذلك.

وقد أعلنت وزيرة الخارجية ووزير الدفاع مبادرة جديدة للولايات المتحدة لكفالة تأمين المدنيين في كل بلد، وفي كل قارة، من أخطار الألغام الأرضية بنهاية العقد القادم. وهذا لا يعني بدء ومواصلة جهود عالمية لإزالة الألغام لأغراض إنسانية فحسب، كما صممت الجمعية العامة في عام ١٩٩٣، بل يعني أيضا الإسراع في هذه الجهود وتوسيعها بهدف إكمال وإنهاء العملية بحلول عام ٢٠١٠.

وستسعى مبادرة إزالة الألغام بحلول عام ٢٠١٠، من خلال قيادة الولايات المتحدة وقيادة دولية، إلى تنسيق هذه الجهود بالجمع بين المانحين وخبراء إزالة الألغام والمراكز االوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام الوطنية بغية توسيع عمليات إزالة الألغام الحالية والبرامج ذات الصلة توسيعا كبيرا، وتعزيز تبادل معلومات إزالة الألغام وتكنولوجيا إزالة الألغام، وكفالة الاستخدام الأكثر فعالية لموارد إزالة الألغام على صعيد العالم بأسره.

وقد طلب الرئيس كلينتون إلى السفير كارل إندرفورث، مساعد وزيرة الخارجية لشؤون جنوب شرق آسيا، أن يعمل ممثلا خاصا للرئيس ولوزيرة الخارجية لشؤون إزالة الألغام للأغراض الإنسانية على الصعيد العالمي. ويتذكر العديدون منكم السفير إندرفورث لخدمته ممثلا للولايات المتحدة للشؤون السياسية الخاصة لدى الأمم المتحدة ونائبا لممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهنا في الأمم المتحدة، انخرط السفير إندرفورث انخراطا مباشرا في مسألة الألغام الأرضية لأول مرة، بالعمل مع وزيرة الخارجية اولبرايت عندما كانت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة. وقد كلفته حكومتنا بمسؤولية الحصول على موافقة الجمعية العامة على القرارات المتعلقة بالألغام الأرضية التي تقدمها الولايات المتحدة، التي تدرجت من الدعوة في عام ١٩٩٣ إلى وقف استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي وجهها الخبراء إلى دعوة المجتمع الدولي في عام ١٩٩٦ لبدء مفاوضات بشأن حظر كامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأدى التزامه الشخصي إلى مساهمة الولايات المتحدة بمليون دولار إضافية إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لأفغانستان ودعم جهود إزالة الألغام للأغراض الإنسانية هناك.

وتدعم الولايات المتحدة بثبات الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإزالة الألغام. وقد قدمنا ما يزيد على ١٦ مليون دولار لدعم أنشطة إزالة الألغام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أفغانستان. وقام جيش الولايات المتحدة أيضا في منتصف الثمانينات بتدريب مدنيين أفغان لاجئين في باكستان على إزالة الألغام. وأنشأت الولايات المتحدة في سراييفو مركز البوسنة للأعمال المتعلقة بالألغام واستهلت برنامجا ناجحا جدا وقابلا للاستدامة لإزالة الألغام في البوسنة، اشتمل على استخدام كتاب "Superman Comic" كأداة لتوعية الأطفال بالألغام. ويعمل مركز البوسنة للأعمال المتعلقة بالألغام حاليا تحت رعاية الأمم المتحدة. وسيسلم إلى السلطات البوسنية في نهاية هذا العام. وقدمت الولايات المتحدة أيضا ١٦ مليون دولار مساعدة لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية في أنغولا، قدم معظمها من خلال إدارة الشؤون الإنسانية، وتقدم الآن من خلال عمليات حفظ السلام. إضافة إلى ذلك، نحن ممتنون لإقدام الأمم المتحدة على إجراء عمليات إزالة للألغام لأغراض إنسانية في مناطق يتعذر عمل البرامج الثنائية التقليدية فيها؛ ولكن يتعين علينا جميعا أن نفعل ما هو أكثر من ذلك.

أعلنت الولايات المتحدة مبادرة إزالة الألغام بحلول عام ٢٠١٠ لأن ما فعلناه حتى الآن، وإن كان يستحق الترحيب، ليس كافيا لحل هذه المشكلة نهائيا. لقد ابتدأت عملية إزالة الألغام. ولا ينبغي لنا أن نكتفي بمجرد مواصلة هذه العملية. لقد حان الوقت الآن لكي تكرس المنظمات الدولية والبلدان المنكوبة بالألغام الأرضية والبلدان المانحة نفسها لإنهاء هذه العملية. يجب أن نعمل معا لنكفل بحلول عام ٢٠١٠ ألا تهدر حياة طفل بهذه الأسلحة الفتاكة. إن هذا يمكن تحقيقه.

نحن نتطلع إلى استمرار العملية التي ابتدأت في أوتاوا، عندما نستضيف المؤتمر العالمي لإزالة الألغام بحلول عام ٢٠١٠ في واشنطن العاصمة يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو. ونأمل، بالعمل مع وفود أخرى، أن نشن الحملة العالمية المتضافرة الضرورية من أجل القضاء النهائي على آفة الألغام الأرضية التي ابتلي بها البشر. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والآخرين الذين يقدمون

مساهمات هامة لهدفنا المشترك ألا وهو إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد من على وجه الأرض.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره عن التقدم المحرز في تقديم المساعدة في إزالة الألغام وعن عمل صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة في إزالة الألغام.

ما فتئت الجمعية العامة تنظر في مسألة إزالة الألغام هذه منذ عام ١٩٩٣، والأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي عليها واضحة للجميع؛ وتكفي الإشارة إلى منح جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٩٧ للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية.

ما من شك في أن وجود الألغام بجميع أنواعها يهدد حياة الآلاف من الناس ويشكل مشاكل سياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية لمختلف الدول. ولذلك، رأيت من المناسب الإشارة إلى الاستنتاجات التي خلص إليها الأمين العام في تقريره:

> "... حان الوقت لتحديد مدى مشكلة الألغام ونطاقها بصورة نهائية. ذلك إنه يلزم وضع تقييم عالمي أكثر دقة لمشكلة الألغام، استنادا إلى أكثر مجموعة يمكن استيعابها من العوامل، بما في ذلك العوامل السياسية والإنسانية والإنمائية والاقتصادية والمتصلة بالأمن" (A/52/679، الفقرة ١١١).

وانطلاقا من وجهة النظر هذه بالضبط تتمسك مصر، بالإضافة إلى بلدان نامية أخرى، بالاعتقاد الراسخ المتمثل في أن الأعباء المالية والتقنية الضخمة المرتبطة بعمليات إزالة الألغام لا ينبغي أن تتحملها الدول المنكوبة فقط. فالدول المنكوبة، في معظم الحالات، هي الضحايا التي تحتاج إلى المساعدة المالية والتقنية اللازمة لبدء ومواصلة عمليات إزالة الألغام. ولهذا السبب، نتمسك بأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية المنكوبة لدى تخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة وسائر الوكالات المتخصصة واستخدام الموارد في هذا الصدد.

لقد بذلت جهود مخلصة لمعالجة مسألة الألغام، أبرزها عملية أوتاوا. إلا أن اتفاقية حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وانتاجها ونقلها وتدمير هذه الألغام، التي كانت نتاجا لهذه العملية، لا تحدد المسؤولية القانونية للدول التي تضع الألغام في أراضي بلدان أخرى. وهذا دفع آخر دورة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، التي عقدت في أيار/مايو الماضي في هراري، إلى اتخاذ قرار تناول، في جملة أمور، مسألة المسؤولية.

ويذكر المقرر أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية

> "يؤكد المسؤولية المعنوية للبلدان التي تسببت في زرع الألغام في أفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية و/أو خلال الحروب الاستعمارية، ويحث هذه البلدان على تكريس جزء من مواردها، وبنسبة معقولة، خاصة، من ميزانيتها العسكرية لعملية إزالة الألغام في البلدان الأفريقية المعنية، ومساعدة الضحايا؛ [و]
>
> "يدعو البلدان المعنية التي تساعد على انتشار الألغام في القارة الأفريقية إلى تزويد البلدان المتضررة بهذه الألغام بجميع المعلومات اللازمة عن إزالة هذه الألغام، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالمساعدة الفنية وتقييم الدراسات وخاصة حول الخرائط والنقل غير المشروع للألغام". [A/52/465، المرفق الأول، المقرر رقم (CM/DEC.363 (LXVI)]

إن الوجود المستمر لأكثر من ٢٢ مليون لغم أرضي مبعثرة على مساحة ٢٨٨٠٠٠ فدان من الأراضي المصرية يسبب قلقا عميقا للحكومة المصرية. والغالبية العظمى من هذه الألغام الأرضية يرجع تاريخها إلى معركة العلمين الشهيرة التي وقعت عام ١٩٤٢ أثناء الحرب العالمية الثانية. ومما يضاعف من قلق الحكومة المصرية أن المساعدة التي تلقتها حتى الآن مصر - والدول الأخرى التي تواجه نفس الورطة - ليست كافية بالنظر إلى ضخامة وتعقد هذه المهمة الهائلة. وقد شرعت السلطات المصرية، في حدود الوسائل والموارد المتوفرة، في خطة طموحة لتطهير الأراضي المصرية من جميع الألغام الأرضية التي زرعت أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية. وفي الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩١، نجحت مصر في إزالة أكثر من ٢٢ مليون لغم أرضي. وفي تموز/يوليه ١٩٩١، بدأت مصر خطة جديدة لإزالة الألغام المتبقية - وهي أكثر من ٢٢ مليون لغم أرضي - في موعد أقصاه عام ٢٠٠٦.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على النقاط التالية: أولا، أن تنفيذ الخطة الجديدة سيفرض أعباء مالية وفنية هائلة لا يمكن أن تتحملها الحكومة المصرية وحدها. ثانيا،

هناك حاجة عاجلة إلى أن تقدم الدول التي زرعت الألغام الأرضية في الأرض المصرية سجلات دقيقة أو خرائط دقيقة تبين بالتحديد مواقع الألغام الأرضية.

ثالثا، أن تكلفة إزالة الألغام ارتفعت نظرا لأن عددا كبيرا منها لا يزال مدفونا تحت طبقات سميكة من الرمال - على عمق يصل إلى ستة أمتار تحت السطح. رابعا، أن وجود تلك الألغام الأرضية في هذه المناطق الشاسعة يعرقل جهود الحكومة المصرية لاستغلال الموارد الطبيعية الموجودة في تلك المناطق، ويعوق كل جهود التنمية في صحاري مصر الغربية وفي سيناء.

وتقرير الأمين العام عن هذا البند من بنود جدول الأعمال يؤكد مرة أخرى إلى أن إدارة الشؤون الإنسانية تؤكد أن المسؤولية النهائية عن مشاكل الألغام الأرضية تتحملها الدول المتضررة بها. ووفد بلدي لا يوافق على هذا التوكيد. ذلك أننا نعتقد أن مسؤولية إزالة الألغام ليست مقصورة على البلدان المتضررة بها وحدها، بل ينبغي اعتبارها مسؤولية المجتمع الدولي ككل، وبوجه خاص، مسؤولية الدول التي دبرت زرعها. ويحدونا الأمل في أن يضع مركز الأنشطة المتعلقة بالألغام التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، باعتباره مركز التنسيق الجديد للأنشطة المتصلة بالألغام، هذه الحقيقة في اعتباره وأن يصحح هذه الفكرة في المستقبل.

إن الألغام الأرضية مشكلة إنسانية خطيرة ذات نطاق عالمي. وهذه المشكلة لا بد من معالجتها بطريقة شاملة. وتعاون المجتمع الدولي، وبالذات تعاون الدول التي تملك القدرة على تقديم المساعدة المالية والتقنية، هو السبيل الوحيد لإنقاذ الجنس البشري من شرور هذا الخطر المدمر.

وفي هذا السياق، أرحب كل الترحيب بالمبادرة "٢٠١٠ لإزالة الألغام" التي اقترحها هذا الصباح السفير ريتشاردسون كمساهمة في حسم هذه المسألة البالغة الأهمية.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن وجود الألغام وغيرها من الأجهزة غير المنفجرة التي خلفتها الصراعات المسلحة، ما زال يشكل مصدر قلق عميق للمجتمع العالمي. والحقيقة هي، كما قال الأمين العام، أن هناك ما يقرب من ١١٠ ملايين من الألغام مدفونة في الأرض في أكثر من ٧٠ بلدا.

وبالتالي، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتكثيف التعاون الدولي في مجال إزالة الألغام. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن إنقاذ الجنس البشري من هذا الوبال إلا من خلال جهد دولي متضافر.

وكما يعرف الجميع فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية شهدت حربا مطولة، وعانت - بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٣ - بعضا من أكثف عمليات القصف الجوي في تاريخ العالم. وأثناء القصف سقط على أرضنا أكثر من مليوني طن من الذخائر. ومن المتفق عليه الآن بشكل عام أن معدل عدم انفجار هذه الذخائر يقرر بحوالي ٣٠ في المائة.

وفي ١ آب/أغسطس ١٩٩٥، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، أنشأت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية صندوقا استئمانيا للذخائر غير المنفجرة. وبدأنا برنامجا وطنيا له ثلاث أهداف: أولا، بناء قدرة وطنية لأنشطة إزالة الذخائر غير المنفجرة؛ وثانيا، إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية للذخائر غير المنفجرة؛ وثالثا، التنسيق بين برامج الإزالة والمسح والتدريب وتوعية المجتمع المحلي، في كل أنحاء البلد.

وتجري في الوقت الحالي عمليات لإزالة الذخائر غير المنفجرة في ثلاث مقاطعات، يعمل بها أكثر من ٢٧٠ موظفا ميدانيا استخدمتهم مكاتب الذخائر غير المنفجرة وشركاؤها المنفذين. وتمت إزالة آلاف عديدة من الأجهزة المتفجرة وتطهير حوالي ١٠٠ ألف هكتار من الأراضي ذات الأولوية العليا. وفي مقاطعة زينغ خوانغ وحدها، مثلا، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، تم تدمير ٢٢٥ ٤٣ وحدة من الذخائر غير المنفجرة، تضمنت ١٥ لغما و ٣٤ قنبلة و ٣٠٠ ٢١ قنبلة صغيرة و ٨٧٥ ٢١ من مختلف أنواع الأسلحة المتفجرة. وإلى جانب تدمير الذخائر غير المنفجرة، شُنت حملات للتوعية في مراكز نونغ هيد وخام وبايك وخون وفوكود حيث لا تزال الذخائر غير المنفجرة تشكل تهديدا خطيرا لأرواح البشر. وفي هذه الحملات استخدمنا مجموعة متنوعة من التقنيات المتوفرة، بما في ذلك البث التلفزيوني والإذاعي، وعروض تقدم في المدارس، وتوزيع واسع للمواد التي تنشر الوعي بالذخائر غير المنفجرة مثل الملصقات والقمصان والمواد المدرسية.

وبشكل عام، سُجلت انجازات أولية عديدة، ولكنني أقول بأمانة إن الكثير ما زال يتعين القيام به في السنوات المقبلة. وخططنا تشمل تدريب حوالي ٢٥٠ شخصا من العاملين في مجال إزالة الألغام لإكمال احتياجات ١٢ مقاطعة متضررة من الموظفين، وإنشاء مكاتب للذخائر غير المنفجرة في أربع مقاطعات أخرى متضررة بالذخائر غير المنفجرة، وتوسيع أنشطة التوعية والإزالة لتشمل خمس مقاطعات إضافية هي سارافان وشامباساك وسيكونغ وأتابو وخامون.

وبحلول عام ١٩٩٩، إذا جرت الأمور وفقا للبرنامج الموضوع ستنشا مكاتب إقليمية للأجهزة الحربية غير المفجرة في المقاطعات المنكوبة في لاو. وسيضطلع المدربون الوطنيون في لاو ببرامج للتدريب الأساسي ولاسترجاع وتجديد المعلومات. والأهم من ذلك أنه ستنفذ أنشطة زيادة وعي المجتمع في جميع المقاطعات الاثنتي عشرة المنكوبة. والميزانية السنوية المقدرة لعام ١٩٩٨ تبلغ ٨ ملايين دولار وسيقدر نفس المبلغ لعام ١٩٩٩.

ولهذا الهدف فإن حكومة لاو الديمقراطية الشعبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ستواصل الاشتراك في جهد منسق لتعبئة الموارد بغية ضمان توفير التمويل اللازم لتنفيذ البرامج في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩، وكذلك لضمان استمرار صلاحية البرامج في المستقبل المتوسط الأمد والبعيد الأمد.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب باسم حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وشعبها عن شكرنا العميق لجميع البلدان الصديقة والمنظمات الدولية على الإسهامات النقدية الهامة التي قدموها حتى الآن للصندوق الاستئماني. ونأمل أن تتمكن بلدان صديقة ومنظمات دولية أخرى من الإسهام في هذا الصندوق لمساعدتنا في الوفاء بهذه المهمة الصعبة.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعيش في سلام الآن. ويعيش شعبنا المتعدد الأعراق معا في وئام في ظل استقرار سياسي متين ويشارك بحماس في تنمية بلدنا. والأراضي التي أزيلت منها الألغام ستبقى نظيفة. وسنعمل قصارى جهدنا، يحفزنا التفاؤل، على تنفيذ برنامجنا الوطني لإزالة الأجهزة الحربية غير المفجرة حتى نحقق هدفنا المنشود.

السيد باغواغا فرنانديز (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى، وهي بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس.

قال الشاعر الصيني لي باي إن زهور الربيع الجميلة التي أزهرت، قبل اندلاع الحرب في ساحات القتال، سرعان ما أصبحت أعشابا جافة أرجوانية اللون بعد أن خضبتها دماء الذين سقطوا، وبقي صرار الليل يغني على جانبي البرك.

ولكن، منذ ذلك الحين، أحرزنا تقدما ملموسا واليوم لم يبق في ساحات المعارك السابقة أي عشب جاف، بل توجد أجهزة فتاكة تقتل الأبرياء. وبدلا من صرصرة صرار الليل أصبحنا نسمع الأصوات النشاز لانفجار الألغام.

وفي حلقة دراسية حول القانون الإنساني الدولي عقدتها مؤخرا لجنة الصليب الأحمر الدولية في ماناغوا قال السيد جورج سالسيدو الموظف في تلك المنظمة إن الأطفال هم الأكثر تعرضا لانفجار الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وإنه كان من بين آخر الضحايا طفل في الثانية عشرة من العمر مات في مخيم ملغم قرب تيوتيكاسنتي في نيكاراغوا قرب الحدود مع هندوراس. وفي خلال ١٥ يوما سجلت ثمانية حوادث من هذا النوع في أنحاء مختلفة من نيكاراغوا أسفرت عن تشويه ثمانية من الأطفال.

هذه الحوادث لا تحدث فقط في بلدان أمريكا الوسطى التي عانت من النزاعات المسلحة خلال العقد الماضي وفي بداية العقد الراهن، وأعني بذلك غواتيمالا والسلفادور ونيكاراغوا، ولكنها تحدث أيضا في دول أمريكا الوسطى التي تأثرت مناطقها الواقعة على الحدود نتيجة لحالة التناحر في البلدان المجاورة مثل هندوراس وكوستاريكا. إن أعدادا ضخمة من هذه الألغام وضعت هناك دون تحذير وعلى نحو عشوائي الأمر الذي جعلها أكثر خطورة وأشد ضررا. وكما نلاحظ لا تزال هذه الأسلحة الخفية للدمار الشامل تسبب أضرارا يتعذر علاجها في أمريكا الوسطى على الرغم من أن عملية اسكيبولاس الرامية إلى تحقيق سلم دائم في المنطقة قد حققت أهدافها ووضعت حدا للنزاع المسلح في غواتيمالا بعد سبع سنوات من انتهاء الحرب المدنية في نيكاراغوا وخمس سنوات على انقضاء الحرب المدنية في السلفادور.

إن فظاعة هذه الأسلحة مفرطة فهي تؤدي إلى موت وتعويق الآلاف، لا سيما الأطفال والأشخاص الأبرياء الذين يقودهم حظهم العاثر إلى الوقوع ضحية هذه الآفة العشوائية التي تطيل آثار الحرب إلى أوقات السلم وفي كثير من الأحيان تطيلها إلى ما بعد انتهاء الصراعات. فهي لا تحترم حالات الهدنة أو وقف إطلاق النار أو التوقيع على اتفاقات السلام، بل إنها تعرض للخطر عمليات صون السلام وتؤثر على السكان المدنيين الذين يعيشون في المناطق التي وضعت فيها.

إن الآثار الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتأثرة بالألغام خطيرة وطويلة الأمد، سواء كانت تلك المناطق من مناطق الصراع الأساسية أو الثانوية. فوجود الألغام يعرقل عودة اللاجئين والمشردين وتترك مساحات واسعة من الأراضي الخصبة دون زراعة بسبب الألغام. وهذا يؤدي إلى زيادة الضغط الديمغرافي في الأراضي القليلة المتاحة. إنها تعرض للخطر التنمية الاقتصادية وتزيد من حدة عدم الاستقرار الاجتماعي. ويكتسي هذا أهمية خاصة في المناطق التي تشكل فيها حيازة الأراضي أو امتلاكها مشكلتين مستمرتين لقرون، وحيثما يكون تركيز الثروة أحد الأسباب الرئيسية للاضطرابات الاجتماعية وما تؤدي إليه من تمرد على السلطة.

وفي البلدان المتأثرة بما فيها البلدان المنتمية إلى أمريكا الوسطى يمكن أن تحدث عملية وضع الألغام في ساعات قليلة ومع ذلك فإن إزالتها من المخيمات والمناطق الجبلية والأحراش يتطلب سنين طويلة ويحتاج إلى استثمارات مالية ضخمة في ظل سياق اقتصادي بالغ التعقيد، مع مراعاة النفقات الصحية ونفقات إعادة التعليم التي ينطوي عليها توفير المساعدة لضحايا الألغام. والواقع أن هذه الأعمال تشكل تحويلا للموارد اللازمة لتنمية شعوبنا. ولا يمكن لدول نامية مثل دولنا أن تتحمل هذه النفقات بسهولة. فاللغم الأرضي يتكلف أقل من ثلاثة دولارات بيد أن إزالته تكلف ٠٠٠ ١ دولار أو أكثر.

إزاء هذه الحالة المزعجة، شرع المجتمع الدولي منذ بعض الوقت في بذل جهود تعاونية على الأصعدة الدولي والإقليمي ودون الإقليمي لإزالة الألغام لأن البلدان المتأثرة لا يمكنها وحدها أن تحل هذه المشكلة.

ولذلك فإن إزالة الألغام قضية لها أهمية كبيرة في منطقة أمريكا الوسطى. والمجتمع الدولي، وبصفة خاصة منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي والهيئات التابعة للأمم المتحدة والبلدان المانحة المختلفة، يضطلع بالتزام إنساني أساسي، هو تمويل وتنسيق برامج إزالة الألغام. ومع ذلك لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله.

وفي هذا السياق نرحب بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/679 بشأن تقديم المساعدة في إزالة الألغام، الذي أتى التقرير استجابة لطلب المجتمع الدولي الوارد في القرار ١٤٩/٥١. ويوفر لنا التقرير عرضا عاما عن الأعمال التي تقوم بها الهيئات والوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، يسلط التقرير الضوء على المهام التي تقوم بها إدارة الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

ويشدد الأمين العام في تقريره على أن خطط إزالة الألغام يجب ألا تقتصر على ضرورة التخلص من الألغام، بل ينبغي أن تشمل، إن أمكن، ثلاثة عناصر هي، أولا التوعية بخطر الألغام؛ وثانيا، إزالة الألغام؛ وثالثا، العناية بالضحايا. وفي الوقت نفسه، يشدد التقرير على أهمية الدور الذي ينبغي أن تضطلع به في هذا المجال بعض المنظمات الإنسانية وغير الحكومية والعديد من برامج إزالة الألغام التي يجري إنشاؤها في بلدان في جميع مناطق العالم.

إن برنامج إزالة الألغام في نيكاراغوا ما بعد الصراع يعبر تماما عن تطور عملية المصالحة السياسية، التي تمثل حجر الزاوية في سياسة الحكومة التي أمثلها والتي تحكم مصير أمتنا استنادا إلى إرادة الشعب. ولم يكن التعاون بين الخصوم السابقين سلسا دائما، وقد اضطررنا عدة مرات في الماضي إلى وقف عمليات إزالة الألغام. إلا أن إزالة الألغام، إذ مكنتنا من إعادة استخدام أراض خصبة للإنتاج الزراعي، فإنها تسهم في تخفيف الضغوط الديموغرافية والسياسية على حد سواء وفي تعزيز المصالحة الوطنية. وتشير الإحصاءات إلى أن زهاء ٠٠٠ ١٣٠ لغم قد زرعت على امتداد إقليمنا الوطني، والآن، بعد العديد من عمليات إزالة الألغام، لا يزال هناك ٠٠٠ ٨٥ لغم يجب إبطال مفعولها.

وقد وضع جيش نيكاراغوا برنامجا لإزالة الألغام بتمويل أجنبي، يتكون هيكله من ١١ فصيلة خبراء ألغام يعملون على ثلاث جبهات، الحدود الشمالية والحدود

الجنوبية ومناطق مستهدفة في الداخل. ويهدف البرنامج إلى تيسير الأنشطة الزراعية لأكثر من ٠٠٠ ٢٠ أسرة ريفية، وإزالة الألغام عن البنى الأساسية للطاقة والنقل وتدمير الـ ٠٠٠ ٨٥ لغم التي لا تزال تنتشر عبر إقليمنا الوطني في مواقع متعددة، بما فيها الألغام المبثوثة حول أبراج الضغط الكهربائي العالي ومحطات الكهرباء الفرعية والجسور ومحطات الترحيل والمناطق التي بها هوائيات إذاعية على الحدود الشمالية والجنوبية. وقد نفذنا أيضا حملة لتوعية الجمهور والتعليم الوقائي مولها كل من ألمانيا والدانمرك والهيئة السويدية للتنمية الدولية ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي، موجهة بصفة رئيسية نحو القطاع الريفي.

وتشير الإحصاءات إلى أن أطراف الصراع في السلفادور زرعوا زهاء ٠٠٠ ٢٠ لغم. وكان الهدف من ذلك عسكريا بحتا، ولم تكن تلك الألغام تستهدف السكان المدنيين تحديدا. لكن كان لها أثر مدمر على أولئك السكان، فشوهتهم وقتلتهم وجعلت أراضيهم غير صالحة للإنتاج الزراعي. بيد أننا بمساعدة المجتمع الدولي، وقبل كل شيء بفضل التعاون بين خصوم الأمس، نجحنا في تنفيذ برامج إزالة ألغام وبرامج توعية بالألغام من حيث أخطار هذه الأسلحة على السكان المدنيين.

وكان للحرب الأهلية في البلدين المتجاورين، السلفادور ونيكاراغوا، أثر ضار على هندوراس. وعلى طول الحدود مع نيكاراغوا التي تبلغ ١٩٠ كيلومترا، حيث يتضح الخطر، هناك ألغام مبثوثة دائرة نصف قطرها ١٠٠ كيلومتر. وتوجد مناطق الألغام على أراض خصبة محصولاها الرئيسيان التبغ والبن، فضلا عن غابات تحتوي على أخشاب قيمة. وتؤكد هذه العوامل الأهمية الاقتصادية لإزالة الألغام عن تلك المناطق. وعلى الحدود مع السلفادور فإن الألغام هي من نوع بدائي وتغطي زهاء ٢٥ كيلومترا. ووفقا لتقديرات مجلس الدفاع المشترك للبلدان الأمريكية، هناك ٠٠٠ ٣٠٠ لغم تقريبا في إقليم هندوراس يجب إزالتها. وسيلقى دعم المجتمع الدولي في هذا الجهد تقديرا كبيرا.

وفي كوستاريكا حددت مواقع الألغام على مسافة ١٥ كيلومترا تقريبا من الحدود مع نيكارغوا، حيث تحتوي على ٠٠٠ ٥ لغم أرضي وفقا لما أورده مجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية. وقد قام أحد برامج المجلس بتدريب أفراد الشرطة المدنية في هندوراس حتى يتسنى لهم القيام بأنشطة إزالة الألغام عند عودتهم إلى بلدانهم. وفي كوستاريكا توجد الألغام في منطقة غابية وعرة، وتتطلب العمليات شهورا من العمل.

وهناك مثل في بلداننا يقول: "الوقاية خير من العلاج". وينطبق ذلك مباشرة على القضية التي نناقشها. ولهذا السبب فإننا نرحب بحماس بتوقيع ١٢١ دولة في أوتاوا على اتفاقية حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدمير هذه الألغام. هذه هي استجابة المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق حظر كامل على هذه الأسلحة الغدارة والوحشية التي تخالف القانون الإنساني الدولي، حتى يتسنى تحرير الأجيال المقبلة من معاناة ضحايا اليوم من المدنيين، لا سيما الأطفال. وستدخل الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الأول من الستة أشهر التي تلي تاريخ إيداع الوثيقة الأربعين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام. ونأمل أن تتمكن البلدان التي لم توقع على الاتفاقية في أوتاوا من القيام بذلك قريبا، مما سيجعلها صكا عالميا.

ويسرنا بوجه خاص أنه عند صياغة الاتفاقية وجهت عناية خاصة للتعاون من أجل إزالة الألغام وتقديم المساعدة للضحايا، فضلا عن جوانب أساسية ومكملة أخرى من أجل التخفيف نهائيا من معاناة الضحايا.

السيد رودريغيز سان مارتين (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في هذا العام، أبدى المجتمع الدولي وعيا وتصميما بتجميعه لجهوده لتعزيز عملية عالمية تمثلت خطوتها الحاسمة في فتح باب التوقيع على الاتفاقية بشأن حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدميرها - وهو احتفال نظم في بداية هذا الشهر في أوتاوا، كندا. وحتى هذا التاريخ، وقعت ١٢٢ دولة على الاتفاقية.

إن نتيجة الجهد المشترك بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، ألا وهي الاتفاقية التي تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، تجسد أملا مشتركا للبشرية، هو المساهمة في إزالة هذه الأسلحة الغادرة من على وجه الأرض. ومن ثم فإننا نحث الدول الموقعة أن تعجل إجراءات مصادقتها حتى تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، نحث جميع البلدان الأخرى على المشاركة في هذا الجهد.

يمثل هذا الاتفاق التعاهدي التزاما دوليا صلبا بتخفيف المعاناة القاسية والعشوائية التي تسببها الألغام المنتشرة على امتداد العالم والتي تؤثر على السكان المدنيين الأبرياء، وبتوفير المساعدة لتيسير إعادة تأهيلهم ودمجهم اجتماعيا. وهو صك ملزم أيضا لتعزيز الثقة وتوطيد السلام، حيث أنه مع إزالة الألغام وتدميرها يصبح من الممكن إقامة تعايش أكثر انسجاما بين الشعوب وتيسير اتجاهات الاندماج.

وتنشئ الاتفاقية أيضا إطارا قانونيا ستساهم معاييره في تشجيع جهود إزالة الألغام. ونحن نرى أيضا أن برامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام سيكون لها أثر إيجابي جدا.

ومما يبعث على التفاؤل بالقدر نفسه بيانات الأمين العام التي مفادها أن العنصر الإنساني في أنشطة إزالة الألغام لن ينقص، من جراء تطبيق معايير تتماشى مع المطالب التي تواجهها المنظمة فضلا عن المطالب التي تنشأ من عمليات حفظ السلام.

وهناك ١٠٠ مليون لغم مزروعة على امتداد العالم وتتسبب في إصابة نحو ٢٦ ٠٠٠ ضحية سنويا. ونظرا لهذه الأرقام المخيفة، ترحب بوليفيا وتشيد بالتزام دول متعددة بتعزيز برامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام بتقديم دعم اقتصادي وبشري وتقني قيم للغاية.

إن بلدي يؤيد تعزيز الصندوق الاستئماني الطوعي للمساعدة في إزالة الألغام ويشجع أيضا إنشاء بنك البيانات المعني بالمعلومات بشأن خطر الألغام الأرضية وتقنيات إزالة الألغام. وأعتقد أن المساهمين الكبار يجب أن يكونوا من البلدان المسؤولة عن إنتاج الألغام وتخزينها وتصديرها.

السيد سانتوس (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بياني بضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن ارتياح وفدي للنتيجة الناجحة لعملية أوتاوا التي تجلت في توقيع عدد كبير من الدول مؤخرا على اتفاقية حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدمير هذه الألغام.

ويفخر بلدي بمساهمته في هذا الحدث التاريخي، وقد كان من أول البلدان التي وقعت على الاتفاقية، مستجيبا بذلك على نحو إيجابي لنداء شعوب العالم من أجل رؤية كوكبنا حرا من تلك الأسلحة الرهيبة. والاتفاقية التي أبرمت مؤخرا ما هي إلا الخطوة الأولى في العمل الشاق المقبل، وهو ما سيكفل فرض حظر عالمي على الألغام الأرضية بوصفه هدفنا المشترك.

وفي واقع الأمر، في شباط/فبراير من هذه السنة، وخلال المؤتمر الدولي الرابع للمنظمات غير الحكومية المعني بالألغام الأرضية، والمعقود في مابوتو، موزامبيق، صادقت حكومتي على قرار يحظر فورا إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتسويقها واستخدامها ونقلها غير المشروع في إقليم موزامبيق.

إن إزالة الألغام الأرضية قد أصبحت بحق قضية عالمية. وهذا هو السبيل الوحيد لإبداء احترامنا لجميع أولئك المدنيين الأبرياء، لا سيما النساء والأطفال والمسنين، الذين وقعوا ضحايا لهذه الأسلحة في أوقات الحرب وأوقات السلم على حد سواء. ومن واجب المجتمع الدولي أن يضمن في المستقبل المنظور أن أحدا لن يشوه أو يقتل بالألغام الأرضية بعد الآن. ونحن نحتفل بإنجاز مهم آخر على الصعيد الدبلوماسي، علينا مضاعفة جهودنا لكفالة أن تحظى إدارة الشؤون الإنسانية، بوصفها المنسقة الجديدة، بالموارد الكافية لقيامها بالدور المنوط بها، نظرا للخبرة التي جمعتها في مجال إزالة الألغام وتقديم المساعدة للضحايا في عملية إعادة التأهيل.

إن المساعدة والتعاون الدوليين عنصران أساسيان في عملية التطبيق، لا سيما في تقديم المساعدة للدول المتأثرة بالألغام على وضع برامج وطنية لزيادة التوعية بالألغام الأرضية ولإعادة تأهيل ضحايا الألغام الأرضية وضمان مشاركتهم الكاملة في المجتمع، وفقا لما دعا له قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٤٩/٥١، إضافة إلى القرارات الأخرى ذات الصلة في الأمم المتحدة. وكما جاء على لسان الأمين العام مؤخرا، فإن لعنة الألغام الأرضية تؤثر على جميع نواحي عمل الأمم المتحدة بدءا بالسلم والأمن وانتهاء بالصحة والتنمية.

ومع اختتام عملية أوتاوا، نأمل أن تبذل جهود دولية متضافرة لكفالة ألا تتسبب الـ ١٠ مليون لغم أرضي مضاد للأفراد التي تنتج سنويا والملايين الأخرى التي لا تزال في الأرض في تهديد الأجيال الحاضرة والمقبلة. ويجب أن نعمل معا لنتأكد من أن كل الذين لا تزال تساورهم شكوك بشأن الآثار الإنسانية الرهيبة لاستخدام الألغام الأرضية

المضادة للأفراد قد اقتنعوا بالانضمام إلينا في التوقيع على الاتفاقية وبجعلها صكا عالميا. وعلينا أيضا أن نسعى جاهدين لإقناع جميع الذين لا يزالون مترددين بأنه ينبغي لهم أن يستخدموا خبراتهم في ميدان الألغام المضادة للأفراد لمصلحة البشرية قاطبة، وأن نضمن ألا تخيب مساعينا.

والآن بعد أن نجحنا في المفاوضات وإبرامنا صكا دوليا هاما في فترة زمنية قياسية، لا بد لنا أيضا أن نعمل بعزيمة على ضمان قيام جميع البلدان بتنفيذ أحكامها تنفيذا تاما وغير مشروط، بما فيها تلك البلدان التي لا تزال مترددة في الانضمام إلى الاتفاقية. وفي هذا الصدد، فإن السيد ليوناردو سانتوس سيمايو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية موزامبيق، قال في المناسبة العظيمة للتوقيع على الاتفاقية في أوتاوا:

"يلزم ترجمة هذا الالتزام والعزيمة إلى عمل ملموس، لأن تنفيذ هذا الالتزام سيسمح بسريان هذا الصك الهام في أقرب وقت ممكن كيما يمكن وضع آلية الرصد التي تم الاتفاق عليها بالفعل موضع التنفيذ وتحقيق النتائج التي ننشدها".

فالقضاء على الخطر المتفشي للألغام المضادة للأفراد هو وحده الذي يمكن أن يسمح للبلدان مثل بلدي بأن تعالج المسائل الحيوية المتصلة بالتنمية الوطنية، وخاصة في المناطق الريفية. ولهذه الأسباب تحظى مسألة إزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام الأرضية بأهمية قصوى لدى حكومة بلدي.

إن برنامج إزالة الألغام المعجل الجاري تنفيذه في موزامبيق بمساعدة المجتمع الدولي، وإن كان متواضعا من حيث الاستجابة للتحديات الكبيرة التي تواجهنا اليوم، يشكل إسهاما هاما في تحقيق الأهداف. ويرمي البرنامج إلى تطوير وتعزيز القدرة على إزالة الألغام، بما في ذلك حيازة واستخدام تكنولوجيات جديدة لإزالة الألغام، وإنشاء مصرف للبيانات، وتدريب مواطنين من موامبيق لتمكينهم من العمل بصورة مستقلة في مدى بضع سنوات. وعلاوة على ذلك، هناك أيضا مناقشات جارية بهدف إنشاء منظمة وطنية غير حكومية تعنى بمسألة إزالة الألغام، تتسم بما يلزم من الشفافية والمساءلة والكفاءة التشغيلية لاجتذاب التمويل اللازم لدعم عملياتها في السنوات القادمة. ومن شأن هذه المنظمة أن تكمل العمل الذي تقوم الحكومة حاليا بتنفيذه من خلال اللجنة الوطنية لإزالة الألغام. وتحظى مساعدة الأعضاء السخية في كل هذه المساعي ببالغ التقدير.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول بأن موزامبيق تشارك في تقديم مشروع القرار المطروح الآن على الجمعية.

السيد بتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتكلم حول البند "تقديم المساعدة في إزالة الألغام" بعد مرور بضعة أيام على توقيع الأرجنتين، وبلدان أخرى عديدة في أوتاوا، على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام.

وينتهز وفدي هذه الفرصة ليعرب عن امتنانه للبلدان التي قادت عملية أوتاوا، وهي بلجيكا وكندا والنرويج والنمسا. ونعرب عن شكرنا أيضا للسفير صليبا من جنوب أفريقيا الذي ترأس مؤتمر أوسلو الدبلوماسي وقاد المفاوضات بقدر كبير من الحكمة.

ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لأميرة ويلز، وللحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية ومنسقتها السيدة جودي ويليامز، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ولكل الأشخاص الذي عملوا بإيمان وعزيمة للدفع قدما بهذه المبادرة التي تستحق الثناء.

وإن الأرجنتين، اقتناعا منها بأهمية هذه المسألة، تحاول بكل طاقتها المساعدة على إيجاد حل للمشاكل الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد وذلك من خلال الأنشطة الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد أعلنت عن وقف تصدير وبيع ونقل جميع الألغام المضادة للأفراد، دون استثناء. كما صادقت على اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، واتخذت خطوات تشريعية للموافقة على بروتوكولها الثاني المعدل. وشاركت بنشاط في مؤتمر أوسلو الدبلوماسي، الذي اختتم بنجاح باعتماد اتفاقية بشأن فرض حظر تام على الألغام المضادة للأفراد.

وخلال المفاوضات في إطار مؤتمر أوسلو، توخى جزء من جهود الأرجنتين تجنب إطالة الحالات التي لا حصر لها في المناطق المزروعة بالألغام. وحول هذه النقطة أود الإشارة إلى أن الأرجنتين طلبت في الاجتماع

الدولي المعني بإزالة الألغام، الذي عقد في جنيف في عام ١٩٩٥، اعتبار التزامها بتحمل نفقات إزالة الألغام في جزر مالفيناس إسهاما طوعيا في صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة في إزالة الألغام المنشأ بموجب القرار ٧/٤٨ المتخذ في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الأرجنتين معلومات عن الأشخاص المدربين في كل مرحلة من مراحل إزالة الألغام من أجل إدراجهم في القائمة التي تعدها الأمانة العامة للأمم المتحدة للأشخاص الذين يمكن للمنظمة استخدامهم.

وفي إطار عمليات حفظ السلام، كانت الأرجنتين ولا تزال تشارك بصورة ملموسة في عمليات إزالة الألغام. وهذا ما تفعله وحدة مهندسينا في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت دون توقف منذ عام ١٩٩٣.

وما برحت الأرجنتين تشارك في مختلف عمليات إزالة الألغام في أمريكا الوسطى في إطار منظمة الدول الأمريكية.

وبغية مشاطرة الخبرة المكتسبة في هذا المجال، شاركت الأرجنتين في تنظيم دورة لإزالة الألغام عقدت في بوينس آيريس في مركز التدريب لعمليات حفظ السلام.

ويجدر الإشارة بوجه خاص إلى أعمال إزالة الألغام التي يضطلع بها ذوو الخوذ البيض في أنغولا، بالتعاون مع إيطاليا، كما أشار الأمين العام في الوثيقة A/52/586.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فإن المشكلة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد تختلف بصورة كاملة عما هي عليه في المناطق الأخرى. فلا يوجد في أمريكا اللاتينية شواغل أمنية رئيسية تمنع البلدان من المضي قدما وفقا للقرارات التي اعتمدتها منظمة الدول الأمريكية. وكما جاء في البيان الذي أدلت به أوروغواي بالنيابة عن السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وبوليفيا وشيلي في اللجنة الأولى، فإن بلداننا تسترشد بالتكامل والتعاون والعزيمة على الإسهام في تحقيق الاستقرار والأمن العالمي من خلال التدابير الانفرادية والإقليمية للنهوض بالسلام.

وفي شهر آب/أغسطس الماضي، تكلمت مجموعة ريو على أعلى مستوى فيما يتعلق بالتوقيع على اتفاقية أوتاوا وتعهدت بالعمل في جميع المحافل على ضمان الطابع العالمي لهذا الصك وتحقيق أهدافه. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وقع رئيس الأرجنتين، السيد كارلوس سيول منعم، ورئيس البرازيل، السيد فرناندو هنريك كاردوسو، على إعلان مشترك بشأن الألغام المضادة للأفراد. وجاء في الإعلان أن قرار بلدان مجموعة ريو بالتوقيع على اتفاقية أوتاوا يعد ضمانا للمنطقة بأسرها وتدبيرا لبناء الثقة المتبادلة بين قواتها المسلحة.

وشدد الرئيسان على أن انضمام كافة بلدان أمريكا الجنوبية إلى اتفاقية أوتاوا يؤكد في الأذهان صورة أمريكا الجنوبية باعتبارها منطقة تستشعر واجبها نحو السلام والتفاهم والتعاون والتقدم.

وأخيرا، أعرب الزعيمان عن اعتزامهما التعاون الوثيق في مجال إزالة الألغام. وبهذه الروح تعمل الأرجنتين مع البلدان الأخرى في المنطقة من أجل بلوغ الهدف المحدد في القرارات التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية: وهو أن نجعل قارتنا أول قارة على الأرض تخلو من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وإن استمرار الصراعات الإقليمية وعودة ظهور عدم الاستقرار في مختلف المناطق يجعلان من الضروري العمل صوب إيجاد نظام أمني يقوم على أساس الوقاية والتعاون وبناء الثقة.

والاستئصال التام لمشكلة الألغام الأرضية من شأنه أن يكون حلا ملموسا لملايين الناس الذين يواجهون يوميا إمكانية وقوعهم ضحايا لهذه الأسلحة. ولكن هناك أيضا حاجة إلى المزيد. إذ ينبغي أن يحظى باهتمام خاص التعاون من أجل إزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى الضحايا وتحقيق التنمية، بالرغم من أنها قد تكون أمورا مكلفة، إلا أنها تستحق المجازفة والمجهود، لأن الأمر يتعلق بتخفيف المعاناة وتمهيد الطريق من أجل التقدم.

وستواصل الأرجنتين العمل في كل المنتديات للترويج لفرض حظر عالمي على الألغام المضادة للأفراد. ولا بد من أن يتم التزام سياسي حقيقي، ولا بد من اتخاذ نهج تعاوني لتوفير استجابة عاجلة للأزمة الإنسانية الناجمة عن هذه الأسلحة. وفي ذات الوقت ستستمر

الأرجنتين في تقديم المساعدة إلى الشعوب التي تحتاجها لتخليص أنفسها من آفة الألغام الأرضية.

ولكل هذه الأسباب، فإننا نوصي بأن يعتمد مشروع القرار المعروض علينا بدون تصويت ونأمل في ذلك.

السيد فرهدي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن أفغانستان المنكوبة بالحرب هي أكثر البلدان معاناة من التلوث الكثيف بالألغام الأرضية.

إن الصراع المسلح في أفغانستان لم ينته بعد. بل ستظل الألغام الأرضية توقع الخسائر من جرحى وقتلى لفترة طويلة بعد انتهاء أيام الصراع. وهذه للأسف، محنة جميع البلدان المزروعة فيها الألغام بكثافة.

وتشكل الألغام الأرضية أيضا عقبة كبيرة أمام عودة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المشردين في أفغانستان.

وقد درست حكومة دولة أفغانستان الإسلامية نص اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، والذي اعتمد في أوسلو في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وقررت حكومة أفغانستان أن تنفذ عمليا شروط الاتفاقية، حتى ولو، من الناحية الأخرى، استمر المرتزقة المحتلون من الطالبان في زرع الألغام.

ورحبت دولة أفغانستان الإسلامية بتوقيع ١٢١ دولة على الاتفاقية في أوتاوا. وسيكون أمام الدول الأطراف في المعاهدة أربع سنوات لتدمير الألغام المخزونة و ١٠ سنوات لإزالة جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد من الأرض. وهذا الحد الزمني، في حالة أفغانستان، لا يمكن الوفاء به إلا إذا توسع برنامج إزالة الألغام بصورة كافية.

وستوقع دولة أفغانستان الإسلامية على الاتفاقية في وقت قريب ودون توان، وذلك بعد دراسة الطرائق العملية لتنفيذها.

ونحن نرحب بالاجتماع المعني بتخطيط استراتيجيات لتقديم المساعدة للضحايا في المستقبل، الذي سيعقد في شباط/فبراير ١٩٩٨ في كمبوديا. ويضم ذلك الاجتماع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المهتمة.

ووفقا لبرنامج العمل لعام ١٩٩٧، الخاص ببرنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام في أفغانستان، الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان، قدمت بلدان من بينها ألمانيا والسويد وكندا والمملكة المتحدة تبرعات وتعهدات استجابة للنداء المعزز الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان. وكانت تلك هي الحالة في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٧. ونتوقع أن تشارك البلدان المانحة الأخرى، مثل استراليا والدانمرك وسويسرا والنرويج والنمسا وهولندا والولايات المتحدة، الواردة اسماؤها في برنامج العمل، في إزالة الألغام في أفغانستان، بالرغم من أن كمية وطبيعة مساهمتها لم يتم تسجيلها بعد. ونناشد أيضا بلدانا أخرى مثل اليابان وإيطاليا والصين وفنلندا ونيوزيلندا وفرنسا والاتحاد الروسي أن تنظر في مسألة تقديم مساهمة كبيرة لبرنامج إزالة الألغام في أفغانستان. وستظل الأمة الأفغانية تشعر بامتنان عميق لجميع تلك البلدان التي بدأت في تقديم مساهمة في هذا الميدان أو أنها يؤمل أن تفعل ذلك في المستقبل القريب.

واليوم تقع على البلدان، التي انتجت جميع أنواع الألغام الأرضية المضادة للأفراد خلال العقود الأخيرة والتي استخدمتها في تدخلاتها المسلحة في بلدان أخرى، والبلدان التي باعت أو نقلت ألغاما أرضية مضادة للأفراد للفصائل المتحاربة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، مسؤولية تاريخية عن التعويض عن أعمالها الماضية، بالإسهام بسخاء في حملات إزالة الألغام في البلدان الضحايا وبتقديم المساعدة في علاج الأطفال وغيرهم من الذين بترت أطرافهم الألغام. وينبغي أن تدرج هذه النقطة في نصوص جميع الوثائق المتعلقة بإزالة الألغام، ويجب أن توضع بجدية موضع الممارسة.

وتنوه ديباجة مشروع القرار قيد النظر بالتقدم التكنولوجي الجديد الذي يمكن على أساسه أن يتم إحراز تقدم في أمان وفعالية عمليات إزالة الألغام والطابع الاحترافي لهذه العمليات.

ومع ذلك، فإن ملايين الألغام التي لا يمكن التحقق منها تشكل تحديا لهذه الابتكارات التكنولوجية وتهدد أرواح وسلامة البشر. فالتكنولوجيا المستخدمة في إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد، المصنوعة بصفة رئيسية من البلاستيك وبقدر ضئيل من المعدن، شهدت تطورا

سريعا خلال العقود الأخيرة. وهذه الأنواع من الألغام يصعب التحقق منها ويمكن أن تظل كامنة في انتظار ضحيتها - الطفل الذي يحدث أن يطأ على واحد منها - لسنين عديدة.

لقد كان هذا مثالا مفجعا ومحزنا على تقدم التكنولوجيا. وأعرب وفد بلدي في دورة العام الماضي عن خيبة أمله إزاء انعدام التقدم في مجال تكنولوجيا الكشف عن هذا النوع من الألغام الأرضية الذي يستعصي اكتشافه. ومن المخزي أن تلك البلدان المتطورة جدا، التي تتباهى بتقدمها التكنولوجي في مجال الفضاء الخارجي أو استكشاف قاع البحار العميق، لم تتوصل فعلا إلى أي تقدم تكنولوجي فعال هنا على الأرض في الكشف عما يسمى بالألغام البلاستيكية قليلة المعدن. والتكنولوجيا التي سهلت إلى حد بعيد تحقيق هذا التقدم الذي أدى إلى صنع هذه الألغام التي لا يمكن الكشف عنها صارت غير فعالة عندما يتعلق الأمر بابتكار وسائل للكشف عن هذه الألغام نفسها، ولقد كانت التكنولوجيا سبب هذه المشكلة الوبيلة. ومن أسف، أن التكنولوجيا أخفقت على نحو محزن حتى الآن في الاضطلاع بدور في إيجاد أي حل.

وينبغي أن تضاعف على نحو أكبر البحوث التكنولوجية من أجل تحسين وسائل الكشف عن الألغام البلاستيكية وشركات البحوث العاملة في مجال القطاع الخاص قد لا تحد في هذا النوع من البحوث مصدرا واعدا للربح. وهي لن تشارك في أية عملية لتبادل المعلومات التكنولوجية بسبب التنافس المالي فيما بينها. ولذا فإن المشكلة ينبغي أن تعالج من جانب القطاع العام، ويتعين على حكومات البلدان المتقدمة جدا أن تعبئ مراكز البحوث. ولا بد من توافر التنسيق العالمي لتهيئة تكنولوجيا فعالة لمعالجة كارثة الألغام الأرضية التي ما زالت تستعصي على الكشف، لأن هذه الألغام هي القاتل الحقيقي الخفي.

السيط المطري (الجماهيرية العربية الليبية): تظل مشكلة الألغام وغيرها من مخلفات الحروب أحد أهم مشاغل الأمم المتحدة. فبقاء الألغام يشكل خطرا مباشرا على حياة الأفراد والممتلكات، ويجعل مساحات شاسعة من الأراضي خالية بشريا وغير نافعة اقتصاديا. ولذلك، فإن وفد بلادي يرى أن هذه المشكلة تكتسي أهمية بالغة لأنها تظهر مدى عزم المجتمع الدولي للتصدي لمشاكل الألغام التي تعاني منها دول كثيرة.

لقد تضمن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/52/679) استعراضا لأنشطة الأمم المتحدة للمساعدة في إزالة الألغام. ويقدر وفد بلادي جهود المنظمة في هذا الميدان، وبالأخص، ما قدمته من عون للبلدان التي تواجه هذه المشكلة. بيد أنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا التقرير خيب آمالنا إلى حد بعيد. رغم شموليته، فهو مثل غيره من التقارير السابقة ما زال محصورا على معالجة الألغام التي يعاني منها عدد من البلدان نتيجة النزاعات أو المنازعات الداخلية. وقد نبهنا إلى هذا القصور في الدورات السابقة ونؤكد على ذلك الآن، إذ نرى أن التقرير سيكون أكثر شمولا وواقعية لو أنه لفت الاهتمام إلى البلدان التي تعاني من الألغام. إن الألغام القديمة ما زالت حتى الآن تدمر الممتلكات وتفتك بأرواح البشر. فلو تضمن التقرير هذا الجانب لكان قد عبر عن مشاغلنا ومشاغل غيرنا واستجاب أيضا لما ذكره الأمين العام السابق في تقريره المعنون "خطة للسلام" (A/47/277)، حيث أكد على ضرورة معالجة المشكلة الخطيرة للألغام الأرضية التي ما زالت عشرات الملايين منها مبعثرة في مناطق القتال الحالية والسابقة.

وإن بلادي ليبيا، من البلدان التي تعاني من الألغام التي زرعت في مناطق القتال السابقة. وقد بدأت معاناة الشعب الليبي من هذه المشكلة منذ ما يزيد على خمسة عقود من الزمن. فخلال الحرب العالمية الثانية زرعت القوات المتحاربة آنذاك مساحات كبيرة من الأراضي الليبية بالألغام والكمائن من شتى الأنواع. وقد أجمعت الدراسات على أن عدد هذه المخلفات يصل إلى الملايين. فقد جاء في دراسة قام بها خبراء من الأمم المتحدة، وتضمنتها الوثيقة A/38/383 أنه خلال الحملات المختلفة على شمال أفريقيا، قامت قوات الحلفاء وقوات المحور ببث ملايين عديدة من الأجهزة المتفجرة أغلبها من الألغام، وأن تقديرات تلك الأجهزة تتراوح ما بين ٥ ملايين و ١٩ مليون.

وإنه لمن دواعي الأسف، أن جحافل المحور وقوات الحلفاء رحلوا جميعا من ليبيا وتركوا هذه المخلفات وراءهم، دون خرائط تبين مواقعها، أو معلومات تحدد أماكنها. وقد نجم عن ذلك فقدان الآلاف من الأرواح البريئة وإصابة آلاف آخرين بعاهات مستديمة. وهناك دراسات متعددة تؤيد ذلك، منها تلك التي تضمنتها الوثيقة A/49/357، حيث ذكرت أن عدد المتوفين من الألغام بلغ ٦٧٠ ٥ شخصا ووصل عدد المصابين بعاهات مستديمة ٩٣٥ ٤ شخصا. وتتطابق هذه المعلومات مع

دراسة أخرى وردت في الوثيقة A/38/383، حيث ذكرت أنه خلال العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، قتلت المخلفات المتفجرة ٠٠٠ ٤ شخص من الليبيين وأصابت الآلاف منهم. وأن معظم المتوفين والمصابين هم من الأطفال.

وبالإضافة إلى الخسائر البشرية الفظيعة، فقد عطل وجود الألغام في أراضينا شق الطرق وبناء خطوط السكك الحديدية وعرقل استغلال الموارد الطبيعية. كما حد من جهودنا لمقاومة التصحر، والتوسع في ميدان الاستصلاح الزراعي. وقد أكد تقرير صدر عن الأمم المتحدة منذ أربع سنوات، أن حوالي ٢٧ في المائة من أراضي ليبيا الصالحة للزراعة مغطاة بحقول الألغام. وإن أهم جزء من ذلك البلد وهو الشريط الساحلي تعرقلت تنميته بسبب ما يوجد به من ألغام. وأن وجود الألغام حال دون استغلال الموارد المعدنية، خاصة تنمية بعض المستودعات الحديد والجبس. واستطرد التقرير المشار إليه قائلا إن أنشطة استكشاف النفط تأثرت بسبب التكاليف التي تنشأ عن الحاجة لإزالة مخلفات الحروب من الحقول وطرق الوصول إليها.

خلال العقود الثلاثة الماضية حاولت الجماهيرية العربية الليبية التصدي لمشاكل الألغام ووضعت لهذا الغرض خططا عديدة شملت برامج للتوعية وأخرى للتدريب على إزالة الألغام. ورغم ما تحقق فقد اتضح لنا أن التخلص من الألغام بالإمكانيات الوطنية المتاحة تكتنفه مصاعب عديدة. فالأراضي الملغمة واسعة والخبرة الليبية محدودة. ومما عرقل جهودنا أنه لا تتوفر لنا معلومات لا عن الألغام ولا عن الخرائط الدالة على أماكن وجودها. وللتغلب على هذه المصاعب، فنحن في ليبيا، مثل غيرنا من البلدان الأخرى، نرحب بأية مساعدة تقدمها لنا الأمم المتحدة لإزالة الألغام من أراضينا. ولكن لا بد من التذكير بأنه مهما كان حجم هذه المساعدة فلن تكون بالقدر الذي يمكننا من التخلص من الكم الهائل من الألغام والمواد المتفجرة، وبالتالي تبرز الحقيقة وهي أن البلدان التي زرعت ألغاما في أراضي دول أخرى تظل دائما هي المسؤول الأول عن إزالتها وتقديم تعويض عما نجم عنها من أضرار. إن هذا المبدأ أقرته منظمات إقليمية عديدة منها منظمة المؤتمر الإسلامي، على سبيل المثال. كما أقرته الجمعية العامة أيضا. فقد طالبت، بموجب قرارها ٧١/٣٥، الحكومات المسؤولة عن زرع الألغام أن تضع تحت تصرف البلدان المتأثرة أنواع الألغام والخرائط التي تبين مواقعها. وأيدت طلب الدول المتأثرة بزرع الألغام في أراضيها بأن تعوضها، عن الخسائر التي تكبدتها، الدول التي قامت بزرع هذه الألغام.

وأكدت الجمعية العامة في قرارها رقم ١٨٨/٣٦ على مساندتها لطلب الدول المتأثرة بزرع الألغام وبوجود مخلفات أخرى للحروب في أراضيها أن تعوضها عن الخسائر التي تكبدتها الدول المسؤولة عن زرع تلك المخلفات. وبموجب قراراتها ٢١٥/٣٧ و ١٦٢/٣٨ و ١٦٧/٣٩ أكدت الجمعية العامة بوضوح أن المسؤولية عن إزالة مخلفات الحروب، ومنها الألغام، تقع على عاتق البلدان التي قامت بزرعها، وأن على هذه البلدان أن تقدم المعلومات الضرورية والمساعدة الفنية لإزالة الألغام، وأن تدفع التعويضات عن الأضرار التي ترتبت عليها وتسدد تكلفة إزالتها وتدميرها.

إن تنفيذ قرارات المنظمة الدولية والإقليمية بشأن مخلفات الحروب توليه بلادي أهمية بالغة. ونحن في الجماهيرية لا ننكر أن عددا من البلدان التي زرعت ألغاما في أراضينا قد زودتنا بجزء من المعلومات. ولكن ما قدم لنا جاء ناقصا. فالألغام الموجودة بالأراضي الليبية لا يمكن كشف مواقعها بعدد قليل من الخرائط كالذي زودتنا به إيطاليا وألمانيا. ولذلك فإننا نكرر النداء لهذين البلدين، ونطلب من البلدان الأخرى التي زرعت ألغاما في أراضينا أن تبين لنا أنواعها وطول حقولها وطريقة زرعها وتقدم التقنية للكشف عنها وإزالتها. فليبيا ليست مسؤولة عن اندلاع الحرب العالمية الثانية حتى يتحمل شعبها مآسي هذه الحرب. والبلدان التي أشعلت نار تلك الحرب ونقلتها إلى الأراضي الليبية هي المسؤولة عما نعانيه الآن من مشاكل نجمت عن الألغام ولفترة تزيد على ٥٠ عاما.

ومرة أخرى فإن وفد بلادي يرحب بما أظهرته ألمانيا وإيطاليا من رغبة للتعاون معنا في الكشف عن الألغام وإزالتها. ونحن نتطلع إلى تحويل ما أعربتا عنه إلى عمل ملموس، وأن يكون توجههما هذا بادرة نحو التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة بشأن مخلفات الحروب، وهي المساعدة في التخلص منها وتقديم التعويض عن أضرارها. وأي محاولة للتنصل من ذلك لن تعفي تلك البلدان من المسؤولية مهما طال الزمن، بل ستترتب عليها مسؤوليات إضافية ستظل باقية طالما بقيت بذور الموت التي زرعتها جيوشها في أراضينا وما زالت تنفجر بين الحين والآخر بالأبرياء منا.

إن وفد بلادي يثمن جهود الأمم المتحدة والجهود الدولية عموما للمساعدة في إزالة الألغام. وما يقلقنا أن هذه الجهود تتركز حتى الآن على معالجة المشاكل الناجمة عن الألغام التي بثت في ظروف معينة. وهذا اتجاه يبدو لنا غير ملائم. وما نود التأكيد عليه هو أن تشمل المعالجة جميع الألغام، حديثها وقديمها. والألغام واحدة، سواء بثت قديما أو زرعت حديثا. فكلها يفتك بالبشر ويدمر الممتلكات. فالألغام القديمة مثل الحديثة تعيق التوسع في ميدان الاستصلاح الزراعي وتحد من النشاط الاقتصادي. وعموما فإن بقاء الألغام، قديمها وحديثها، يشكل عقبة كأداء أمام حماية البيئة والنهوض بالتنمية. هذا، علاوة على أنها مصدر تنجم عنه كل يوم مآس بشرية مؤلمة وأضرار مادية باهظة. وهذا تحد حقيقي يستوجب على المجتمع الدولي التصدي له بكل جدية، وإلا فلن تزول مشكلة الألغام، وستستمر فظائعها المرعبة تزعج خواطرنا وتشكل مصدر قلق بالغ للأجيال المقبلة.

السيد رايدر (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تجري مناقشتنا اليوم بعد أسبوعين فقط من فتح باب التوقيع في أوتاوا على اتفاقية حظر استعمال الألغام الأرضية المضاد للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدمير هذه الألغام. ووقّع بالفعل على هذا الصك ما يربو على ١٢٠ بلدا، بما فيها نيوزيلندا. وننوي المصادقة على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وندعو أكبر عدد ممكن من الدول الأخرى لتحذو حذونا.

وتدرك نيوزيلندا أن بعض البلدان لم تكن في موقف يسمح لها بالتوقيع على هذا الصك التعاهدي على الفور. والخطوات المؤقتة، مثل الوقف المؤقت أو الحظر على الصادرات هي تدابير مؤقتة نرحب بها. إلا أن الهدف هو الحظر الشامل لاستخدام هذه الأسلحة وتخزينها ونقلها وإنتاجها. وسيواصل المجتمع الدولي المطالبة بتحقيق ذلك. ومن ثم على البلدان التي وقعت على اتفاقية أوتاوا أن تبقي على الضغط لكفالة عالمية هذه الاتفاقية.

إلا أنه، حتى في الوقت الحاضر، من الواضح أن معيارا دوليا جديدا قد أنشئ. وهو معيار يحظر هذا النوع من الأسلحة العشوائية. وعلينا أن نستفيد من هذا الزخم الذي أوجدته عملية أوتاوا. ذلك لأنه، على الرغم من الأحكام البعيدة المدى التي تحكم استخدام الألغام الأرضية في المستقبل، نجد أن ملايين الألغام قد زرعت في أكثر من ٦٠ بلدا حول العالم. ويوضح الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/52/679 مدى المعاناة الإنسانية التي لا تزال تسببها الألغام، ومن الواضح أن المجتمع الدولي لا يزال يتعين عليه القيام بالكثير في المستقبل في مجال العمل المنسق فيما يتعلق بالألغام.

وأتاح مؤتمر أوتاوا فرصة قيمة لمناقشة مسائل الأعمال المتعلقة بالألغام من الناحية الإنسانية، ونتوجه بالشكر إلى حكومة كندا على جهودها الجارية لتسليط الضوء على الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام. وشاركت نيوزيلندا مشاركة كاملة في مناقشات المائدة المستديرة التي أسفرت عن بعض المبادرات المبشرة. وكان من بين هذه المبادرات الاقتراح السويسري الداعي إلى إنشاء مركز دولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وسيساعدنا ذلك على ضمان استفادتنا من الحجم المتزايد من الخبرة والمعارف لدى العاملين الوطنيين في مجال إزالة الألغام ولدى المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية.

ونشير أيضا إلى الأهداف القيمة لمبادرة الولايات المتحدة لإزالة الألغام بحلول عام ٢٠١٠. إن التعهد بإزالة جميع الألغام التي تهدد السكان المدنيين بحلول عام ٢٠١٠ يمثل هدفا طموحا بيد أنه يدفع إلى الأمل.

إن الخطط المستقبلية والالتزامات التي أعلن عنها هذا الصباح تشير إلى نشوء زخم جديد في الجهود الرامية إلى تخليص العالم من الألغام الأرضية. ولكن لا ينبغي لنا أن ننسى العمل القيم الذي اكتمل في الميدان في عام ١٩٩٧.

وتواصل نيوزيلندا المشاركة في أعمال إزالة الألغام في أنغولا وكمبوديا وموزامبيق. إضافة إلى ذلك، بدأنا هذا العام المشاركة في البرنامج الوطني للذخائر غير المنفجرة في لاو. وواصلنا أيضا تقديم الدعم المالي الجاري للمركز الكمبودي للأعمال المتعلقة بالألغام ولبرنامج لاو. ويمثل كل ذلك التزاما بالجهود الجارية لإزالة الألغام في منطقتنا.

وقامت نيوزيلندا، في إعراب جديد عن ذلك الالتزام، باستضافة حلقة دراسية عن إزالة الألغام تابعة للمحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وقد سررنا بوجه خاص لاستقبال ممثلين رفيعي المستوى من البرامج الوطنية في لاو وموزامبيق وكمبوديا، فضلا عن ممثلين من الولايات المتحدة، ومن مساهمين آخرين في أعمال إزالة الألغام. وأتاحت الحلقة الدراسية للمشاركين فرصة تبادل الخبرات

ومقارنة تقنيات العمل واكتساب التجارب المباشرة عن بعض العناصر والتقنيات العملية لعمليات الإزالة الميدانية.

وانتهزت نيوزيلندا الفرصة لتسجل اعتقادها بأهمية تطوير القدرات المحلية لإزالة الألغام في البلدان الموبوءة بالألغام الأرضية. وهذا يمثل، في اعتقادنا، عنصرا حيويا في جهود إعادة البناء بعد انتهاء الصراع. ولكننا نعتبر، شأننا في ذلك شأن بقية المشاركين في الحلقة الدراسية للمحفل الإقليمي، أن تطوير القدرات الوطنية لإزالة الألغام لا ينتقص من الدور القيِّم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العمل الدولي لإزالة الألغام.

إن للأمم المتحدة دورا حاسما في تنسيق أعمال إزالة الألغام في جميع أرجاء المعمورة. وهي المرجع الأول للعديد من البلدان قبل قيامها بوضع البرامج الوطنية وتعبئة موارد المنظمات غير الحكومية. ولهذا السبب كانت نيوزيلندا في طليعة المنادين بزيادة ترشيد عمل إدارة الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى المسؤولة عن إزالة الألغام.

وكمثال على نوع الازدواجية التي نريد التخلص منها، اسمحوا لي أن أشير فقط إلى أنه قد طلب من نيوزيلندا في السنة الماضية إجراء مفاوضات حول ثلاث مذكرات اتفاق مختلفة على برامج لإزالة الألغام نشارك فيها، قدمت جميعها إلينا بصور مختلفة للغاية. ومن الصعب اعتبار ذلك طريقة فعالة.

إن قرار الأمين العام بإيلاء إدارة عمليات حفظ السلام المسؤولية الشاملة عن جهود الأمم المتحدة في إزالة الألغام يعطينا الآن فرصة لوضع الهياكل وطرائق التشغيل التي تلبي احتياجات أعمال إزالة الألغام في إطار عمليات حفظ السلام والتحدي الأكبر بكثير للأنشطة الإنسانية لإزالة الألغام. وانطلاقا من المناقشات التي جرت في أوتاوا، فإن من الضروري الاستمرار في تعزيز وتنسيق الجوانب الإنسانية لعمل الأمم المتحدة في إزالة الألغام في إطار هذا الهيكل الجديد.

وكما هو معترف به في مشروع القرار المعروض علينا في الوثيقة A/52/L.69، فإن المطلوب هو وضع استراتيجية شاملة للأعمال المتعلقة بالألغام على المستوى الدولي، وأن تعمل فيها الأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق، من أجل ضمان فعالية التنسيق وتدفق الموارد والمبادرات الجديدة المنبثقة عن عملية أوتاوا.

إن إدارة عمليات حفظ السلام في مركز جيد للاضطلاع بعدد من المهام الرئيسية في دعم الأنشطة الانسانية لإزالة الألغام، إلى جانب مسؤولياتها التنفيذية. ومن بين هذه المهام الاحتفاظ بقاعدة للبيانات المتصلة بالألغام الأرضية وتوسيع هذه القاعدة لتحديد حجم المشكلة. وتشمل المهام الأخرى تقييم التقنيات الجديدة لإزالة الألغام وتوفير المراقبة على الجودة في أنشطة إزالة الألغام. ونحن ننتظر بتلهف تفاصيل هيكل الدائرة الجديدة للأعمال المتعلقة بالألغام التي ستضطلع بهذه المهام.

ولكن الأعمال الفعلية لإزالة الألغام الأرضية، وزيادة الوعي بالألغام، وتطوير القدرات المحلية، ستقوم بها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وبصورة رئيسية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالاعتماد على الصندوق الاستئماني الطوعي. وقد أسهمت نيوزيلندا بانتظام في الصندوق الاستئماني، بمبلغ سنوي، وان كان متواضعا، مقداره ٠٠٠ ٢٥٠ دولار نيوزيلندي في عام ١٩٩٧، وبذلك وصل مجموع إسهامنا في السنوات الثلاث الماضية إلى مبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ دولار نيوزيلندي.

وحيث أن الأمين العام كلَّف إدارة عمليات حفظ السلام القيام بإدارة هذا الصندوق، فإن المساهمين المنتظمين مثل نيوزيلندا يودون أن يروا استخدام أساليب تتسم بالكفاءة والفعالية في توزيع الأموال على الوكالات التنفيذية. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان لتمويل دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام من الميزانية العادية، واستخدام الإسهامات في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة الميدانية، بما يعود بفائدة مباشرة على المجتمعات المهددة بالألغام.

إن نيوزيلندا فخورة لكونها من بين أكثر من ١٢٠ بلدا من البلدان التي تعهدت في أوتاوا بتحريم الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحن نفخر بالمثل أن نشارك في تقديم مشروع القرار المعروض علينا اليوم. وإن اعتماده بتوافق الرأي سيدلل على عزيمة المجتمع الدولي بأسره على معالجة المجازر الإنسانية التي سببتها هذه الأسلحة.

السيد ميكبريونثونغ (تايلند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفد تايلند اليوم أن يشاطر الجمعية أفكارنا وشواغلنا فيما يتعلق بمسألة تقديم المساعدة في إزالة الألغام.

لقد حظيت مسألة الألغام الأرضية هذا العام باهتمام إضافي، والسبب في ذلك يعود بصورة رئيسية إلى المحاولات التي تبذلها الحكومات والمنظمات غير الحكومية من أجل حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وموقفنا إزاء الألغام الأرضية واضح وجلي. إن تايلند لا تنتج الألغام الأرضية ولا تصدرها. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ليس هناك من جريمة أكبر من جريمة تشويه أو قتل المدنيين الأبرياء غير المقاتلين بصورة عشوائية، ولا سيما منهم النساء والأطفال. فلا بد من إيقاف هذه الجريمة. وبهذه القناعة، تفخر تايلند بأن تكون من بين الموقعين على اتفاقية حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدمير هذه الألغام، التي وقع عليها في أوتاوا في مطلع هذا الشهر. كما أن موقفنا في اللجنة الأولى وغيرها من المحافل يعبر عن هذا الاعتقاد.

ومع ذلك، لقد أشرنا أيضا باستمرار في كل محفل من المحافل إلى الجوانب التي لها نفس القدر من الأهمية للمشكلة المتعلقة بالألغام الأرضية، ولا سيما إزالة الألغام وتقديم المساعدة الإنسانية لضحايا الألغام الأرضية. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي ألا تقتصر المحاولات الدولية أو تركز على حظر الألغام الأرضية فحسب بل ينبغي أيضا أن تشمل المساعدة المالية والتقنية للبلدان المتضررة بالألغام، ولا سيما في مجال إزالة الألغام وتقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الألغام الأرضية والناجين منها. ولا يكفي أن نحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد في المستقبل بل ينبغي أيضا أن نخفف من المعاناة في الحاضر والنتائج المدمرة التي نجمت عن الماضي. وينبغي بذل هذه الجهود في وقت واحد.

إن تايلند ضحية لاستخدام الألغام، وخاصة في المقاطعات السبع الواقعة على طول الحدود التايلندية - الكمبودية، وذلك نتيجة للصراعات المسلحة في ذلك البلد. وفي كل عام، تقوم الوحدات الطبية التابعة للجيش الملكي التايلندي والمستشفيات الحكومية في مناطق الحدود بتقديم المساعدة الطبية والأطراف الصناعية والمساعدة الإنسانية إلى مئات ضحايا الألغام من التايلنديين والكمبوديين. وقد يكون بعض هؤلاء من الجنود والشرطة التايلنديين أثناء قيامهم بدورياتهم، ومن الطلاب والطالبات في طريقهم إلى المدارس، ومن الصيادين العائدين من الغابات. وفي هذا الصدد، نحن ممتنون للمشاريع الإنسانية التي تضطلع بها لجنة الصليب الأحمر الدولية والرامية إلى مساعدة المدنيين التايلنديين المتضررين على طول الحدود.

إننا ندرك تماما معاناة شعبنا وجيراننا الناتجة عن الألغام الأرضية، وحاولنا أن نتغلب عليها بالاعتماد على أنفسنا، وأن نمد أيضا يد المساعدة في إزالة الألغام إلى البلدان المتضررة الأخرى. وظلت تايلند نشطة على وجه الخصوص في تقديم المساعدة لجهود إزالة الألغام في كمبوديا سواء كانت مساعدة ثنائية، أو متعددة الأطراف عن طريق سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. وخلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ أرسلت كتيبتان هندسيتان إلى كمبوديا لإزالة الألغام على الطريق رقم ٥ من بوبيت إلى جاتامبانغ، لتوفير طريق آمن للعديد من اللاجئين الكمبوديين العائدين إلى ديارهم. وظل سلاح المهندسين التابع للجيش الملكي التايلندي لبعض الوقت أيضا ينفذ برنامجا لتصنيع ماكينات إزالة الألغام، بالرغم من أن البرنامج قد توقف للأسف في عام ١٩٩٦ بسبب الافتقار إلى التمويل. ونعتزم أيضا أن نسهم مستقبلا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي إطار منظومة الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة، بوحدات لإزالة الألغام وأفرقة مزودة بالكلاب المدربة على كشف الألغام. وقد أعلن مؤخرا نائب وزير خارجيتنا في أوتاوا التزام الحكومة الملكية التايلندية بتقديم المساعدة لإزالة جميع الألغام على طول الحدود التايلندية - الكمبودية خلال السنوات الثلاث المقبلة. ومن أجل تنفيذ هذا المطلب العسير نحتاج إلى عون المجتمع الدولي في شكل مساعدة تكنولوجية ومالية على حد سواء.

ولقد تعلمنا من تجاربنا الميدانية المباشرة في تايلند وكذلك في كمبوديا، أن القدرات الفردية والكشف بواسطة الكلاب وغير ذلك من الأساليب الأهلية لإزالة الألغام، ببساطة ليست كافية إزاء خطورة وكبر حجم المشكلة. ومن أجل الإسراع بخطى إزالة الألغام بما يتناسب مع العدد المتزايد للألغام المزروعة، ولتقليل المجازفات غير الضرورية بأرواح وأطراف مزيلي الألغام، هناك حاجة إلى وجود تكنولوجيا أكثر تقدما لإزالة الألغام. ولهذا فإننا نولي أهمية خاصة للحصول على هذه التكنولوجيات الجديدة والمتقدمة. ونشعر أنه لا غنى عنها لنجاح معركتنا ضد حقول الألغام في داخل بلدنا وحوله.

وفي ضوء ذلك، لا يمكن أن أكون مبالغاً في تأكيد الأهمية القصوى للمساعدة في مجال التكنولوجيا والتدريب. وتأمل تايلند - وأعتقد أن هذا أمل تشاركها فيه

الكثير من البلدان الأخرى المتضررة بالألغام الأرضية - أن يتم توفير برنامج للتدريب على الجوانب التكنولوجية لإزالة الألغام على أساس غير انتقائي لجميع البلدان المتضررة من الألغام. وسيكون إنشاء فريق دولي من الخبراء لنشر هذه الأساليب التقنية المتقدمة وتدريب المدربين، أمرا مقدرا للغاية. فهو على الأقل سيظهر أن المجتمع الدولي يهتم بالفعل ويود أن يقدم المساعدة. وتحقيق مثل هذا المشروع من شأنه أن يكون مصدرا لارتياح البلدان المتضررة من الألغام.

ومن المأساة أنه بينما يمكن زرع اللغم بتكلفة أقل من ٣٠ دولارا، فإن إزالة لغم واحد يمكن أن تكلّف ١ ٠٠٠ دولار أو أكثر، عدا تكاليف الجراحة والأطراف الصناعية للضحايا والمساعدة الإنسانية لعائلات الضحايا. وهذا عبء ثقيل على البلدان المتضررة بالألغام.

وبالرغم من التزام تايلند بحل هذه المشكلة، فلا بد من أن نقر بأن مواردنا محدودة، شأننا في ذلك شأن معظم البلدان الأخرى المتضررة من الألغام. فتايلند لا تملك سوى ثلاث وحدات عاملة في مجال إزالة الألغام، وطاقة كل وحدة تتراوح ما بين ٥٠٠ ٢ إلى ٣٠٠٠ لغم في السنة. ومن أجل مساعدتنا في التغلب على هذه المشكلة، التي ليست من صنعنا، أشدد بالتالي على أهمية إسهام المجتمع الدولي في هذه المعركة. ويحدونا الأمل في أن يشجّع هذا الإسهام في إطار المادة ٦ من اتفاقية أوتاوا عن التعاون والمساعدة الدوليين لإزالة الألغام، حالما تدخل الاتفاقية حيز النفاذ.

وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بـ "مبادرة إزالة الألغام ٢٠١٠" التي تقدمت بها الولايات المتحدة، وكذلك بالتبرعات التي قدمتها والتعهدات التي قطعتها اسبانيا واستراليا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والدانمرك والسويد وسويسرا وكندا والمملكة المتحدة والمانحون الآخرون، والتي ستسهم لا شك إسهاما إضافيا قيّما في المسعى الدولي لمعالجة هذه المشكلة. ونلاحظ أيضا مع التقدير الأدوار النبيلة التي تضطلع بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والوكالات الدولية والعديد من المنظمات الدولية الأخرى المهتمة، في تقديم المساعدة الإنسانية والتأهيلية.

وتشعر تايلند أيضا بقوة أن العدل والمنطق يقتضيان أن تقع على الذين يصنعون ويصدرون الألغام الأرضية ويجنون منها الأرباح مسؤولية خاصة، على الأقل في تحمّل جزء كبير من تكاليف المعونة المالية والتقنية للبلدان المتضررة من الألغام، وبرامج إعادة التأهيل للمجتمعات والجماعات المنكوبة، والمساعدة الإنسانية للضحايا وللناجين من الألغام أنفسهم وأسرهم.

واسمحوا لي أن أقول كلمات يسيرة فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الألغام. ففي عام ١٩٩٤ رحبت تايلند بإنشاء صندوق التبرعات الاستئماني التابع للأمم المتحدة لتقديم المساعدة في إزالة الألغام. ولذلك فإننا نحث جميع من يهتمون وجميع من يستطيعون أن يفعلوا ذلك على الإسهام بأقصى ما يستطيعون. ونلاحظ أنه بينما يبلغ عدد البلدان المتضررة من الألغام أكثر من ٦٠ بلدا ومنطقة في أنحاء العالم، بما في ذلك بلدي، فإن برامج الأمم المتحدة للألغام لا توجد إلا في ١١ منها فقط. وبالتالي لا يزال هناك الكثير مما ينبغي أن يعمل، ومن مسؤولية المجتمع الدولي المشتركة أن يدعم الصندوق الاستئماني في أداء مهامه.

شهدنا في تايلند العمل الجدير بالثناء لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي دعم العديد من برامج إزالة الألغام وبرامج التوعية عن الألغام في كمبوديا، وكذلك برامج التدريب لمزيلي الألغام. ونحن نشارك البرنامج الإنمائي الاعتقاد بأن المساعدة في إزالة الألغام تشمل الشواغل المتعلقة بإعادة التأهيل والتنمية الوطنيين مثلما تشمل الشواغل الإنسانية.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بإدارة الشؤون الإنسانية لدورها الماضي كمنسق للبرامج الإنسانية لإزالة الألغام. وقد اقترح الأمين العام في برنامجه الخاص بإصلاح الأمم المتحدة عدم استمرار إدارة الشؤون الإنسانية بشكلها الحالي وتحويل الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام إلى إدارة عمليات حفظ السلام. ونحن نعتقد أن البرامج ذات المدى البعيد لإزالة الألغام والمصحوبة بعناصر إنسانية أو تتعلق بإعادة التأهيل، من ناحية، والأنشطة التشغيلية لإزالة الألغام المتعلقة بسلامة حفظة السلام، من الناحية الأخرى، تمثل نشاطين متميزين مختلفين. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أن السياسات والممارسات والأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام على الصعيد الإنساني، والتي أنشأتها إدارة الشؤون الإنسانية ينبغي ألا تتأثر ببرنامج إصلاح الأمم المتحدة إذا كان لنا أن نخفف من المعاناة الناجمة وأن نمضي إلى

تخليص هذا الكوكب من بذور الموت وعدم الاستقرار هذه عن طريق التعاون الدولي.

السيد تخت - رافانشي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في السنة الماضية، ومن خلال اتخاذ القرار ١٤٩/٥١ في إطار البند من جدول الأعمال المعنون "تقديم المساعدة في إزالة الألغام"، اعترفت الجمعية العامة بالتهديد الكبير للحياة البشرية الذي تشكله ملايين الألغام الأرضية المزروعة في عدد كبير من البلدان. فالألغام الأرضية المضادة للأفراد التي لم تتم إزالتها تشكل أحد أخطر التحديات البشرية التي تواجه العالم اليوم. وطريقة استخدامها العشوائية تقتل أو تشوه المدنيين الأبرياء وتعطل بلا استثناء برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فترة ما بعد الصراع. ويشكل ضحايا الألغام عبئا ماليا كبيرا على الدول المبتلاة بالألغام وعلى مواردها المتناقصة. علاوة على ذلك، فإن الأراضي التي تعج بالألغام قد جعلت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في العالم غير منتجة وغير قابلة للسكن.

ومما لا ريب فيه، أن هذا الاتجاه المشؤوم يجب عكسه، من أجل مصلحة البشرية والسلم والأمن الدوليين. فجميع الموارد المتاحة المخصصة للعمل في هذا المجال من جانب الأمم المتحدة وفرادى البلدان ينبغي تجميعها، وينبغي دعم تطوير وتوفير أدوات محسنة لإزالة الألغام، بما فيها المعدات الميكانيكية.

والحالة التي نواجهها اليوم نتيجة استخدام الألغام الأرضية تنذر بالكارثة. فالافتقار إلى تكنولوجيا محسنة للكشف عن الألغام وإزالتها، بالاقتران مع التزايد المستمر في عدد الألغام الأرضية التي تزرع سنويا في أنحاء العالم، يعني أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة الأزمة العالمية التي تشكلها الألغام يجب أن تكون عازمة ودؤوبة.

لقد مرت بلادي بتجربة مرة في هذا الصدد. فخلال الحرب العراقية - الإيرانية، زرع في إيران ١٦ مليون لغم تقريبا وذخائر بديلة غير مفجرة، غطت مساحة ٤ ملايين هكتار. وعلى مدار السنوات التسع الماضية، بدأنا عمليات ضخمة لإزالة الألغام وذلك لتمكين المدنيين الذين شردتهم الحرب من العودة إلى ديارهم واستئناف حياتهم الطبيعية. ودمرنا عددا كبيرا من الألغام والأجهزة غير المفجرة التي زرعت في أراضينا، وذلك باستخدام وسائل يدوية لنزع الألغام ودون إمكانية الوصول إلى أية سجلات أو غيرها من الوثائق. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن الألغام التي زرعت سابقا في أراضينا قد جعلت مساحات شاسعة من أراضينا التي كانت محتلة سابقا غير منتجة وغير قابلة للسكن. والأهم من ذلك، فإن المدنيين الأبرياء في تلك المناطق يقتلون أو يشوهون بين حين وآخر، مما يلقي بعبء كبير على كاهل مجتمعنا.

ومما يبعث على التشجيع أن نشير إلى أن الجهود المبذولة أبان السنتين الماضيتين في ميدان برامج الأعمال المتعلقة بالألغام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وفرادى البلدان والمنظمات غير الحكومية قد تكثفت وتحسن التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، بدأت المنظمات الحكومية وغير الحكومية بحملات لتوفير الموارد والتكنولوجيا للاضطلاع بعمليات إزالة الألغام، وتم - أو من المزمع - عقد عدد من المؤتمرات الدولية أو لدراسة وسائل وطرق معالجة هذه المشكلة بصورة فعالة. ومع ذلك، ينبغي عمل المزيد داخل منظومة الأمم المتحدة وفي أوساط المجتمع الدولي ككل.

ومن أجل تحقيق هدف إزالة الألغام بصورة سريعة وفعالة، نرى أن العناصر التالية ضرورية. أولا، ينبغي أن تكون أنشطة إزالة الألغام متسقة وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة مبادئ الاحترام التام لسيادة الدول، والسلامة الإقليمية للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة السيادية بين جميع الدول.

ثانيا، ينبغي بذل محاولات جدية لتحسين تكنولوجيا إزالة الألغام ونقل التكنولوجيا الجديدة إلى البلدان النامية، وبخاصة البلدان المتضررة بالألغام.

ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة أن تتصرف بوصفها البؤرة الدولية لتخطيط وتنسيق البحوث بشأن تكنولوجيا الألغام المتطورة، وكذلك فيما يتعلق بنقل التكنولوجيات لإزالة الألغام.

رابعا، أن العديد من أنواع معدات إزالة الألغام ما زال يخضع لأنظمة تصدير ومراقبة تمييزية ليس لها ما يبررها. وينبغي تمكين الأمم المتحدة من ضمان عدم تطبيق أية قيود من شأنها أن تعيق أو تعترض بأية طريقة من الطرق حرية وصول تكنولوجيا إزالة الألغام. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تتوفر للأمم المتحدة الوسائل المالية اللازمة لأداء هذه المهمة.

خامسا، ينبغي تشجيع جميع الدول على وقف الوزع العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

سادسا، ينبغي تكثيف الجهود من أجل إيجاد وسائل دفاعية بديلة تحل محل الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وأود أن أعلن في الختام، أن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها ضحية رئيسية للألغام الأرضية المضادة للأفراد، تؤيد أية مبادرة حقيقية تعالج على نحو فعال هذه الفئة من الأسلحة.

السيد بارا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تولي كولومبيا أهمية خاصة للبند المعروض على الجمعية العامة لأن بلدي ملتزم بجميع القضايا المتصلة بالقانون الإنساني، ولأنه عانى لحما ودما الآثار الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد. وبلدي يفهم المبادئ التي تحرك المجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات اليوم ويوافق عليها: فهي تستهدف منع الأطراف في صراع ما من الاختيار من بين طائفة غير محدودة من طرق ووسائل الدفاع؛ ومنع استخدام أسلحة المعركة ووسائلها التي تؤدي إلى ضرر فادح أو معاناة لا لزوم لها؛ وتحديد التمييز الأساسي بين المقاتلين والمدنيين الذين لا يشاركون في القتال.

هناك ٤٥ بلدا تقريبا تنتج هذه الأجهزة بأسعار منخفضة جدا لا يمكن تصديقها - مما يشجع على استخدامها. ولذا فإن عدد الألغام يزداد كل عام: ويقدر عددها اليوم بـ ١٢٠ مليون لغم مزروعة في أكثر من ٦٠ بلدا، معظمها من البلدان النامية، بما فيها كولومبيا. وإن الموت والأذى اللذين تسببهما هذه الأجهزة يصيبان في الغالب الأبرياء - من نساء وأطفال الريف - الذين لا يشاركون بنشاط في صراع معين. وتترك في أعقابها الألم والمعاناة، ليس فقط بين الضحايا المباشرين بل أيضا بين السكان المدنيين بعامة، الذين يشاهدون باشمئزاز ودون أن يكون لهم حول ولا قوة المستوى الحيواني للإنسان الذي تسببه الحرب.

ومما يثير القلق أيضا التكلفة الباهظة التي يتطلبها الكشف عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدميرها؛ والعدد الصغير من الألغام الذي يتم إبطال مفعوله مقارنة بالعدد المتزايد من الألغام الذي يزرع كل عام؛ وصعوبة إعادة بناء المناطق الحضرية والريفية التي لُغمت أثناء نشوب الصراع وجعلها ناجعة اقتصاديا مرة أخرى؛ ومهمة توفير التثقيف والمعلومات للكبار - وعلى الخصوص الأطفال - بشأن الوقاية من الألغام وتحديدها وإدارتها لكي يتعلموا طريقة البقاء على قيد الحياة في المناطق التي تنتشر فيها المتفجرات.

ويشير بلدي إلى التقدم الذي حققه المجتمع الدولي في هذا المجال، ولا سيما التوقيع على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي وقعتها كولومبيا في أوتاوا بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، والتي نأمل أن نصدق عليها حالما تتوفر شروطنا القانونية المحلية.

إلا أن المهمة الرئيسية المتبقية تقع على عاتق البلدان التي تصنع وتبيع الأجهزة اللاإنسانية مثل الألغام المضادة للأفراد. فالسلسلة لا يمكن أن يكتمل وجودها من دون وجود كل حلقة مستقلة من حلقاتها، وتبدأ سلسلة الموت في المكان الذي تنتج وتباع فيه الألغام، وتنتهي في المكان الذي تزرع فيه دفاعا عن الأراضي - حيث تكتسب شبه ديمومة نظرا لحياتها الطويلة، وتحتفظ بقوتها التدميرية لمدة تتجاوز بكثير مدة الصراع، وتترك آثارا معروفة جيدا لدينا جميعا.

إن الإقلاع عن استخدام هذا النوع من الأسلحة يكتسي أهمية أكبر حيث أنه، على خلاف الأنواع الأخرى التي نرفض أيضا استخدامها، لا يستخدم ضد أهداف مادية أو بشرية محددة على أساس انتقائي، ولكن على نحو عشوائي وعبر فترة طويلة من الزمن ضد الممتلكات والمنشآت والأفراد من المجتمع المدني. إن هذه الأسلحة تستهدف الضحايا الأبرياء فتحدث آثارا تراكمية طويلة الأمد تشبه الآثار التي تخلفها الأسلحة النووية.

إن القرار الذي نحن بصدد اعتماده يحمل، بالإضافة إلى نصه الصريح، رسالة إلى الدول التي لم تتجاوز بعد الأسباب الداخلية التي تمنعها من التوقيع على اتفاقية أوتاوا بأن عليها أن تنضم إلى الاتفاقية، وأن تشرع، بموجب ذلك، في الوفاء بالالتزامات التي تنص عليها المادة ١، ألا وهي:

"تتعهد كل دولة طرف بألا تقوم، في أية ظروف، باستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد؛ أو باستحداث الألغام المضادة للأفراد، أو إنتاجها أو حيازتها، أو تخزينها، أو الاحتفاظ بها، أو نقلها لأي شخص، مباشرة أو غير مباشرة؛ وألا تقوم

بمساعدة، أو تشجيع، أو حث أي شخص، بأية وسيلة، على القيام بأي نشاط محظور على دولة طرف بموجب هذه الاتفاقية".

السيد غورليك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن البحث عن السبل والوسائل التي تمكن من وضع حد للخسائر الرهيبة التي تتسبب فيها فخاخ الألغام الأرضية، والتي يتأثر بها السكان المدنيون بالدرجة الأولى في عدد من البلدان، قد أصبح موضع اهتمام خاص في السنوات القليلة الماضية. ويولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة لحشد المجتمع الدولي الجهود للتغلب على الآثار الضارة لخطر الألغام الذي يعيق التعمير بعد انتهاء الصراع وحل العديد من المشاكل الإنسانية.

إن الشعب الروسي يتعاطف مع معاناة ضحايا الألغام الأرضية وآلامهم في مواقع عديدة في جميع أرجاء العالم. وأكثر من ١٠٠ ألف جهاز متفجر تكتشف وتدمر سنويا في إقليم الاتحاد الروسي، في حين أن النفقات المباشرة التي تستلزمها تلك العمليات تتجاوز ٢٥ مليون دولار سنويا.

ونحن نعتبر أن حظر إنتاج واستخدام وتخزين ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد هو الهدف النهائي للأعمال الدولية المتفق عليها. ويدعو الاتحاد الروسي إلى التدرج في السعي نحو هذا الهدف على عدة مراحل، وهو ما سيتم الاتفاق عليه في إطار زمني معين ريثما يجري استحداث البدائل الصالحة لهذا النوع من الأسلحة الدفاعية. وفي المرحلة الراهنة، فإننا نعتقد بالأهمية الخاصة لمهمة إنفاذ البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن الأسلحة اللاإنسانية، وكفالة أن يصبح أكبر عدد ممكن من أعضاء المجتمع الدولي أطرافا فيه، وكفالة المراعاة الصارمة للقواعد والمعايير التي استحدثها البروتوكول. وفي النهاية، فإن هذه الوثيقة تستند إلى توازن مكيف بعناية بين مصالح الدول، وهو توازن يأخذ بعين الاعتبار قدراتها الحقيقية ومصالحها الأمنية وتلك المتعلقة بالدفاع عن النفس.

إننا ندرك تماما البُعد الإنساني لمشكلة الألغام الأرضية الخطيرة، وننظر إلى التعاون الدولي في مجال إزالة الألغام بوصفه جانبا هاما في تناول القضية الشاملة المتعلقة بالتسوية بعد انتهاء الصراع. إن دعم قرارات وقف صادرات الألغام الأرضية المضادة للأفراد هو إحدى الأولويات على المدى القصير. وفي واقع الأمر، قبل بضعة أيام، وقّع رئيس الاتحاد الروسي مرسوما يمدد لفترة خمس سنوات وقف الصادرات من بلدنا للألغام الأرضية المضادة للأفراد التي لا تدمر ذاتيا وغير القابلة للكشف.

وفيما يتعلق بإزالة الألغام في مناطق الصراعات الإقليمية، نحن مقتنعون تماما بالطابع الملح لمهمة تدعيم جهود المجتمع الدولي لاستخدام قدرات كل من الدول الأعضاء والأمم المتحدة على نحو أكمل. واستنادا إلى ذلك، نعتبر أن تحسين التنسيق بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة والاستغلال الكامل لخبراتها ومواردها هو أمر مؤات.

ونأمل أن تتوفر في وقت قريب لصندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة في إزالة الألغام موارد أكبر مما هو متاح له الآن. وإن حدث ذلك، سيتسنى للصندوق الاضطلاع بنشاط أكبر بالدور القيادي في تمويل برامج البحث والتطوير من أجل إزالة الألغام وبرامج التدريب وبرامج التوعية بخطر الألغام للسكان المدنيين.

ومن الضروري أيضا تعزيز وظائف الأمم المتحدة التنسيقية في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات الوطنية من أجل إزالة الألغام. ونحن نعتبر أن هذه المهمة تتعلق بتنمية التعاون المثمر ما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول. ونلاحظ مع الارتياح وضع قواعد وإجراءات موحدة في الأمم المتحدة لعمليات إزالة الألغام. كذلك نرى ضرورة إنشاء قاعدة بيانات مركزية لإزالة الألغام تقوم بتجميع كل المعلومات ذات الصلة.

إن مشكلة إزالة الألغام تتسم بالحدة بوجه خاص في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. فقوات الأمم المتحدة كثيرا ما تُنشر في مناطق يكون فيها تهديد الألغام خطيرا. وليس من النادر أن يقتل حفظة السلم أو يشوهوا بسبب الألغام. والانتشار الكبير لهذه الأجهزة المتفجرة يتسبب في صعوبات بالغة لانتقال أفراد الأمم المتحدة ويعيق أداء مهام مثل وضع القوات في المعسكرات، وتسريحها، ومرافقة القوافل الإنسانية، وما إلى ذلك.

واسمحوا لي الآن أن أشير إلى تهديد الألغام في طاجيكستان وفي أبخازيا في جورجيا، الذي وردت الإشارة إليه مرارا في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وهو تهديد يؤثر سلبيا على كفاءة وفعالية بعثات مراقبي الأمم المتحدة العسكريين التي تنشر هناك وله عواقب إنسانية خطيرة. وتؤيد روسيا التدابير التي

اتخذها الأمين العام للتصدي لمشكلة الألغام الأرضية في هذين البلدين وهي على استعداد لتقديم مساهمات إضافية، في إطار الموارد المتاحة، لهذه القضية النبيلة.

كذلك، في عدة مناسبات، أعاق تهديد الألغام تنفيذ عمليات البعثات الإنسانية بالحجم اللازم، وهي ظاهرة عانت منها بشدة وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأغذية العالمي، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وبالنسبة لروسيا، فإن قضايا التعاون مع الأمم المتحدة وتبادل الخبرات وتقديم المساعدة التقنية والمالية والمادية ذات أهمية عملية ملموسة للغاية. وعلى وجه الخصوص، نحن نشير إلى المهام المعقدة والمكلفة لإزالة الألغام التي نُفذت في مناطق ومنشآت في إطار عمليات حفظ السلام في كمنولث الدول المستقلة.

إن روسيا على استعداد لتكثيف مشاركتها بتقديم المساعدة في إزالة الألغام للبلدان التي تحتاج لذلك سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف. ولدينا الآن قدرات وخبرات علمية وتقنية وصناعية هائلة في هذا المجال يمكن استخدامها في برامج دولية طويلة الأمد تعنى بإزالة الألغام.

السيد وهاب (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفدي أن يعرب عن أسمى التقدير للأمين العام على تقريره، الوارد في الوثيقة A/52/679، بشأن أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بتقديم المساعدة في إزالة الألغام. وهو تقرير شامل وغزير المعلومات.

إننا سعداء لرؤية قضية الألغام الأرضية التي لم تتم إزالتها تحوز على اهتمام المجتمع الدولي. لقد أصبح المجتمع الدولي في الوقت الحاضر أكثر وعيا بحجم المشاكل التي تفرضها الألغام الأرضية التي لم تتم إزالتها. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر تقديرا عظيما جهود الأمم المتحدة في رفع درجة وعي الجمهور بهذه المسألة عن طريق وسائل متعددة، بما فيها استخدام تكنولوجيات الإعلام الجديدة.

ونتفق مع الأمين العام في ملاحظته بأنه، رغم ما أحرز من تقدم، اتضح أن التطورات التكنولوجية لا تزال قاصرة في قدرتها على إفادة الأعمال المتعلقة بالألغام. وبغية التغلب على هذه العقبة، ينبغي للدول الأعضاء المنشغلة بإجراء البحث والتطوير اللازمين أن تضاعف جهودها لتحقيق الطفرات اللازمة على نحو منسق ومتسم بالشفافية.

إن مركز تنسيق العمل المتعلق بالألغام انتقل مؤخرا من إدارة الشؤون الإنسانية إلى إدارة عمليات حفظ السلام. ويحدونا أمل وطيد في أن تضطلع إدارة عمليات حفظ السلام بولايتها الجديدة بنجاح.

ونعتقد أن هناك حاجة ملحة إلى أن يقوم المجتمع الدولي بوضع برنامج مُعاد تنشيطه لإزالة الألغام الأرضية التي كانت قد زرعت عشوائيا في الماضي التي يقدر عددها بـ ١٠٠ مليون والتي تتسبب في قتل ٠٠٠ ٢٥ شخص سنويا. وإن إزالة لغم أرضي واحد تقدر كلفته بما بين ٣٠٠ و ٠٠٠ ١ دولار. لذلك فإن أي حملة عالمية لنزع الألغام تتطلب التزام جميع أولئك الذين يرغبون في التصدي لهذه المشكلة العالمية بتقديم ما هو أكثر من موارد رمزية.

لقد اتخذ الأمين العام قبل ثلاث سنوات خطوة طيبة للغاية تقضي بإنشاء الصندوق الاستئماني للتبرعات من أجل المساعدة في إزالة الألغام. وإن المجال الحاسم الذي يعتمد عليه نجاح أنشطة إزالة الألغام في نهاية المطاف هو توفير الأموال الكافية. وللأسف نعلم من تقرير الأمين العام لهذه السنة أن هناك تراجعا سنويا في التبرعات للصندوق الاستئماني.

ولئن أنشئت صناديق منفصلة في بعض الحالات لدعم بعض البرامج القطرية، فإن مسألة التمويل اللازم لنجاح عمليات إزالة الألغام تستدعي أن يُنظر فيها على نحو جاد. إن إزالة الألغام الأرضية شرط أساسي لإنعاش بلد ما وإعادة إعماره. وهكذا، فإن عملية إزالة الألغام هي عملية تهيئة بيئة تتيح لمجتمع ما أن يستعيد حياته الطبيعية.

ونود أن نسترعي انتباه المجتمع الدولي في هذا الصدد إلى احتياجات شعب أفغانستان. ولقد أشار تقرير

الأمين العام إلى أن الاستجابة للنداء الموحد الصادر عام ١٩٩٧ بتوفير المبلغ المطلوب الإجمالي وقدره ٢١,٩ مليون دولار لأفغانستان كانت بطيئة ومخيبة للآمال. وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٧، لم يتم استلام سوى ٤٠ في المائة فقط من إجمالي المال المطلوب. ويحدونا الأمل في ألا يقصر المجتمع الدولي في الاستجابة بسخاء لمناشدة الأمين العام بتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وإن باكستان، من جهتها، تبذل جميع الجهود الممكنة من أجل مساعدة شعب أفغانستان. فهناك آلاف اللاجئين الأفغان الذين شوهتهم الألغام يعالجون في مرافقنا الطبية. وباكستان لا تزال توفر أيضا العلاج لإعادة تأهيل هؤلاء الضحايا.

إن مسألة إزالة الألغام الأرضية المزروعة فعلا تتطلب تفريقها عن مسألة تحديد استعمال الألغام الأرضية. وإن المسألة المتأنية تثير مسائل تكمن في جوهر تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وسيتم معالجة هذه المسائل بحق في مؤتمر نزع السلاح.

ونحن نرى أنه على الرغم من الجهود التي بُذلت حتى الآن، فإن المشكلة الإنسانية الناجمة عن الاستعمال العشوائي الواسع النطاق للألغام الأرضية لن يخفّف من حدتها ما لم يعالج المجتمع الدولي مسائل هامة. وفي هذا الصدد، يتعين اتخاذ خطوات كافية لكفالة أوسع تقيد ممكن بالبروتوكول الثاني المنقح لاتفاقية أسلحة تقليدية معينة. وستواصل باكستان دعم الجهود الرامية إلى تعزيز هذا الهدف.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة لهذه الجلسة. وستستمع الجمعية العامة إلى باقي المتكلمين، وتبت في مشروع القرار A/52/L.69 صباح غد، باعتبار ذلك البند الأول.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥